الدكتور حسن موسى الشاعر



أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن أحمد الأزدي الإشبيلي

دار القلم
دمشق



مِنْ نُحاةِ الأَنْدَلُسِ



ابن الحاج النحوي

أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن أحمد الأزدي الإشبيلي

تأليف

الدكتور حسن موسى الشاعر



دار القلم

دمشق

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م



دمشق - حلبوني - ص. ب. : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧
بيروت - ص. ب. : ١١٣/٦٥٠١ .

قال أبو حيان:

«أبو العباس بن الحاج، وهو من تلاميذ الأستاذ أبي علي الشلوبين ونبهائهم».

البحر المحيط ٦/ ٣٠١

وكان ابن الحاج يقول:

«إذا متّ فعل أبو الحسن بن عصفور في كتاب سيبويه ما أراد فإنه لا يجد من يردّ عليه».

اختصار القدح المعلى ٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَنْ دعا بدعوته إلى يوم الدين.

وبعد..

فقد عظمت دوحة النحو العربي، واتسعت مادته لدى أسلافنا النحاة، فخلّفوا لنا جهداً ضخماً، وعلماً جمّاً.

وقد نال بعض النحاة حظّاً وافراً من الاهتمام والدراسة، إذ توفّرت على دراستهم الرسائل الجامعية والبحوث العلمية.

وإلى جانب هؤلاء بقي عدد آخر من النحاة لم ينالوا حقّهم من الدراسة والبحث، ولم يكشف النقاب عن آرائهم بعد، وذلك لقلة أخبارهم وضياع مصنفاتهم في الغالب.

وصاحبنا ابن الحاج من هؤلاء النحاة، أخباره قليلة متفرقة، وآراؤه متناثرة في بعض الكتب. ورحم الله أبا حيّان، فقد كان له أكبر الفضل في نقل آراء ابن الحاج النحوية، وتعريفنا بها، وبخاصة في كتبه: ارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل، والبحر المحيط.

ومن هنا قامت هذه الدراسة باستجلاء حياة ابن الحاج وآرائه النحوية، بعد رصد كلّ ما يتعلق به في كتب التراجم والنحو التي تيسّر لي الرجوع إليها. وقد عرفت ابن الحاج أول ما عرفته من خلال مسألة اللّبْس بين

المفعول به والفاعلِ التي نازع فيها جمهور النحاة، فأدركت أنني أمام نحويّ من طراز متميّز، يتّسم بالاجتهاد والجرأة والتفرّد.

وقد جاء هذا البحث في فصلين:

الفصل الأول: «حياة ابن الحاج» تناولت فيه عشر قضايا وهي: عصره، اسمه ونسبه، مولده ونشأته، وفاته، ثقافته ومنزلته، شعره، شيوخه، مؤلفاته، مذهبه الفقهي، ابن الحاج وابن عصفور.

والفصل الثاني: «آراؤه النحوية» تحدثت فيه عن منهجه النحوي، وأشهر آرائه النحوية، من خلال النقول التي وصلت إلينا عن كتابه نقد المقرّب لابن عصفور. وقد عرضت في هذا الفصل لثلاث وعشرين مسألة نحوية، رتّبتها وفق أبواب النحو، وناقشت كل مسألة ببيان آراء النحاة فيها أوّلاً، ثم بيان موقف ابن عصفور منها من خلال كتابيه: المقرب وشرح جمل الزجّاجي، ثم بيان رأي ابن الحاج فيها.

ولم آلُ جهداً في الرجوع إلى المصادر اللازمة لهذا البحث، راجياً أن أكون بذلك وُفِّقت في الكشف عن شخصية ابن الحاج وآرائه النحوية، وما توفيقي إلاّ بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

المدينة المنورة

غـرّة رجـب ١٤٠٥ هـ

الفَصْل الأوَّل

حيَاة ابْن الحَاجّ

عصره ـ اسمه ونسبه ـ مولده ونشأته ـ وفاته ـ ثقافته ومنزلته ـ شعره ـ شيوخه ـ مؤلفاته ـ مذهبه الفقهي ـ ابن الحاج وابن عصفور

حياة ابن الحاج

(١)
عصره

عاش ابن الحاج في الأندلس، وشهد أواخر عهد دولة الموحدين (٥٣٧ - ٦٦٨ هـ) التي حكمت شمال أفريقية؛ من طرابلس حتى ساحل المحيط الأطلسي، وقسماً كبيراً من الأندلس. كما شهد ظهور الدولة الحفصية (٦٣٤ - ٩١٧ هـ) التي انفصلت عن دولة الموحدين، فحكمت تونس وما حولها من الأقاليم.

عاش ابن الحاج فترة اضطراب الأحوال في العالم الإسلامي، حيث تكالب عليهم الأعداء في المشرق بحملات الصليبيين على بلاد الشام وفلسطين ومصر[1]. أما في الأندلس فقد توالت حملات النصارى على المدن الإسلامية، مما اضطر أهلها إلى طلب المساعدة من دولة الموحدين التي بدأ أمرها يضعف في المغرب والأندلس.

وعندما توفي خليفة الموحدين المنصور سنة ٥٩٥ هـ خلفه ابنه أبو عبد الله محمد الملقب بالناصر لدين الله، فتجهز الناصر وعبر إلى الأندلس سنة ٦٠٧ هـ فقابلته جيوش صليبية كثيفة من عدد من دول أوروبا سنة

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٣٢٣/١٢، تاريخ الإسلام السياسي - حسن إبراهيم حسن ١١٠/٤ وقد تمكن صلاح الدين من إحراز النصر على الصليبيين، ودخل بيت المقدس صلحاً في ٢٧ رجب سنة ٥٨٣ هـ بعد أن استحوذوا عليه اثنتين وتسعين سنة.

٦٠٩ هـ، فهزم الناصر وعاد إلى مراكش سنة ٦١٠ هـ حيث توفي، فخلفه ابنه أبو يعقوب يوسف الملقب بالمستنصر بالله، فجرت أحداث فُقِد فيها آلاف من المسلمين، وتوفي الخليفة المستنصر فجأة في مراكش سنة ٦٢٠ هـ[١].

وفي هذه الأثناء اشتدت حملات النصارى على المسلمين في الأندلس، وأخذت المدن الأندلسية تسقط في أيدي النصارى، واحدة بعد الأخرى، فسقطت قرطبة سنة ٦٣٣ هـ وكانت حاضرة الأندلس الكبرى، وسقطت بلنسية سنة ٦٣٦ هـ وكانت كبرى قواعد شرق الأندلس وثغوره في معركة اشترك فيها كثير من علماء بلنسية، ومنهم كبير علماء الأندلس ومحدّثيها الحافظ أبو الربيع سليمان بن سالم الكُلاعي الذي استشهد في المعركة سنة ٦٣٤ هـ[٢]. ولما ضيّق العدوّ على بلنسية اضطر صاحبها زيان بن مردنيش إلى الاستغاثة بالمولى أبي زكريا أمير أفريقية، ووجّه إليه ببيعته مع رجال من أهل دولته فيهم كاتبه الفقيه الشهير أبو عبد الله محمد بن الأبّار القضاعي، فوصلوا إلى تونس، وأنشد ابن الأبّار بين يدي المولى أبي زكريا عام ٦٣٦ هـ قصيدته المشهورة التي مطلعها:

أدرك بخيلك خيل الله أندلُسَا
إنّ السبيل إلى منجاتها دَرَسَا[٣]

ثم توالى سقوط عدد من المدن الأخرى مثل جزيرة شُقَر أواخر سنة ٦٣٩ هـ ودانية سنة ٦٤١ هـ وجيّان سنة ٦٤٣ هـ وشاطبة سنة ٦٤٤ هـ.

أما إشبيلية ـ التي نشأ بها صاحبنا ابن الحاج ـ فقد سقطت بيد ملك قُشتالة فرّانده عام ٦٤٦ هـ بعد أعمال حربية لعدة سنوات، وحصار طويل استمر نحو سنة ونصف، فاضطرت المدينة إلى التسليم بالشروط ورحيل

(١) التاريخ الأندلسي، د. عبد الرحمن الحجي ص ٤٦٤ وما بعدها.
(٢) التاريخ الأندلسي ص ٤٧٢ ـ ٤٧٤.
(٣) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشي ص ٢٧، المؤنس لابن أبي دينار ١٣٢ ـ ١٣٣.

المسلمين عنها، فغادرها من أهلها ما يقدّر بأربعمائة ألف قصدوا مدن الأندلس الأخرى والمغرب[1].

وفي أواخر عهد الموحدين بدأ ظهور الدولة الحفصية في إفريقية. وعلاقة الحفصيين بإفريقية ترجع إلى سنة ٦٠٣ هـ حين فوّض الخليفة الموحّدي محمد الناصر أمر إفريقية (تونس) إلى وزيره وصهره أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص الهنتاتي، ومنحه جميع السلطات التي تخول له حكماً مستقلاً بهذه الولاية. ويعدّ هذا إيذاناً باستقلال إفريقية عن الدولة الموحدية في مراكش، ثم حدث الانفصال الرسمي على يد أبي زكريا يحيى بن أبي محمد عبد الواحد الحفصي سنة ٦٢٦ هـ[2].

بويع أبو زكريا في القيروان سنة ٦٢٥ هـ وجددت له البيعة في تونس سنة ٦٢٧ هـ. وفي سنة ٦٣٤ بويع البيعة الثانية، وذكر اسمه في الخطبة، ولكنه لم يتسمّ بأمير المؤمنين.

وفي سنة ٦٤٧ هـ توفي المولى أبو زكريا صاحب تونس، ثم نقل إلى قسنطينية ودفن بها. وتولى بعده البلاد الإفريقية ولده السلطان أبو عبد الله محمد بن أبي زكريا يحيى بن أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص، ولم يتسمّ بأمير المؤمنين إلاّ في سنة ٦٥٠ هـ لما قدِمت عليه البيعة من مكة والشام والأندلس، وتلقّب بالمستنصر بالله[3].

---

(١) التاريخ الأندلسي ٤٨٢.

(٢) أثر العرب في تاريخ المغرب، د. مصطفى أبو ضيف ص ١١٥.

(٣) تاريخ الدولتين ص ٣٢ وما بعدها.

(٢)

اســمه ونســبه

هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي المعروف بابن الحاج[١].

فالأزدي نسبة إلى الأزد بن الغوث بن مالك بن كهلان[٢].

وقال الجوهري: أزد: أبو حيّ من اليمن، وهو أزد بن غوث بن نبت بن مالك بن كهلان بن سبأ. وهو بالسين أفصح[٣].

والإشبيلي: نسبة إلى مدينة إشبيلية في الأندلس، افتتحها موسى بن نصير سنة ٩٤ هـ، وكانت تعدّ من قواعد الأندلس الكبرى، وفيها قامت مملكة بني عبَّاد، وجعل منها أبو يعقوب يوسف عاصمة ثانية للدولة الموحدية. وفي سنة ٦٤٦ هـ سقطت بيد ملك قشتالة[٤].

وقد وصفها ياقوت بأنها مدينة كبيرة عظيمة، وتسمى حمص أيضاً، وتقع غربي قرطبة بينهما ثلاثون فرسخاً، يطل عليها جبل الشّرف وهو جبل

---

(١) انظر ترجمته في: البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٣١، الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي القسم الأول من السفر الأوّل ص ٣٨٦، اختصار القدح المعلى ٩٦ - ٩٧، بغية الوعاة ١/٣٥٩ - ٣٦٠، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص ١٨٤، معجم المؤلفين ٢/٦٤.

(٢) القبائل العربية في الأندلس ص ٤٥٤.

(٣) الصحاح (مادة أزد).

(٤) أندلسيات - المجموعة الثانية ١٦٤ - ١٦٥.

كثير الشجر والزيتون وسائر الفواكه. . . وهي على شاطىء نهر عظيم قريب في العِظَم من دجلة أو النيل، تسير فيه المراكب المثقلة، يقال له وادي الكبير، وينسب إليها خلق كثير من أهل العلم[1].

وقد عرف كثيرون بابن الحاج. قال السيوطي: ابن الحاج: جماعة أشهرهم أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الإشبيلي، صاحب النقد على المقرِّب[2].

---

(1) معجم البلدان ١/١٩٥.

(2) بغية الوعاة ٢/٣٧٣.

(٣)
مــولده ونشــأته

لا تسعفنا المصادر التي ترجمت لابن الحاج إلاّ بنتف قليلة عن حياته. فهو إشبيلي، ولد ونشأ وتلقى تعليمه في إشبيلية.

ولم تذكر المصادر سنة ولادته، ولكن من المعروف أن شيخه الشلوبين ولد سنة ٥٦٢ هـ، وشيخه الدبّاج ولد سنة ٥٦٦ هـ، وأن من زملائه في الدراسة أبا الحسن الرعيني ولد سنة ٥٩٢ هـ، وابن عصفور ولد سنة ٥٩٧ هـ، وابن أبي الربيع ولد سنة ٥٩٩ هـ.

وبناءً على ذلك أُرجّح أن تكون ولادة ابن الحاج حوالي سنة ٥٩٠ هـ.

قال في القدح: كان أبوه من التجار، فنزعت به همته إلى منافسة الصدور في الإيراد والإصدار، فنشأ منتهضاً بالأدب، مائلاً إلى القيام بلسان العرب[١].

تتلمذ ابن الحاج على كبار علماء عصره في إشبيلية، وأشهرهم اثنان: أبو علي الشلوبين، وأبو الحسن الدبّاج، فبرع في الفقه والأصول والأدب والحديث والعربية.

قال ابن سعيد: وجالست أبا العباس كثيراً بجامع العُذَيبي (في إشبيلية) وكان عزيز المجالسة لشيخنا أبي الحسن الدبّاج[٢].

---

(١) اختصار القدح المعلى ص ٩٦.

(٢) اختصار القدح المعلى ص ٩٦.

ويبدو لي أن ابن الحاج لم يجد مجالاً للبقاء في الأندلس، بعد هجمات النصارى المتلاحقة على إشبيلية وغيرها، فشدّ الرحال إلى تونس، وكانت شهرة الأمير أبي زكريا صاحب تونس قد ذاعت في إفريقية والأندلس. ولم تذكر لنا المصادر التاريخ الذي نزح فيه ابن الحاج إلى تونس، ولكنهم ذكروا أنه في سنة ٦٤٣ هـ وصلت إلى الأمير أبي زكريا بيعة إشبيلية والمرية وغرناطة، ووصل وفدهم لتونس(١).

فلا أستبعد أن يكون وصول ابن الحاج إلى تونس في هذه الفترة، أو قبلها بقليل. وقد ذكر ابن سعيد أن ابن الحاج ركب البحر، فحصل في الأسر، فخاطب الحضرة العلية الأميرية مستصرخاً فخلّصه، حتى صار في تونس من الأعيان. قال ابن سعيد: ثم تضاعف تقريبه وتوفّر من المال والجاه نصيبه(٢).

ولا شكّ أن ابن الحاج ـ كغيره من العماء ـ وجد حفاوة واهتماماً من الأمير أبي زكريا الذي نُقل عنه أنه «كان من الصالحين والعلماء العاملين، ختم على الشيخ الرعيني السوسي كتاب المستصفى وغيره من الكتب المفيدة، وناظر في النحو على ابن عصفور، وكان فقيهاً أديباً، وكان معدوداً في العلماء والشعراء... وجمعت دولته من رؤساء العلماء والشعراء وأهل الصلاح ما لم يجتمع لغيره... وخلّف من الكتب ٣٦ ألف مجلّد»(٣).

ويدل على صلة ابن الحاج بالأمير أبي زكريا ما ذكره ابن عبد الملك عنه إذ قال: وكذلك في القوافي له تأليف مفيد جمعه بإشارة الأمير أبي زكريا بن أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص أمير إفريقية(٤).

---

(١) المؤنس في أخبار إفريقية وتونس ص ١٣٣.
(٢) اختصار القدح المعلى ص ٩٧.
(٣) المؤنس ص ١٣٣ ـ ١٣٤.
(٤) الذيل والتكملة ١/٣٨٦.

(٤)
وفـــاته

اختلفت المصادر في تحديد سنة وفاة ابن الحاج، والبلد الذي توفي فيه. فيذكر ابن عبد الملك أنه توفي بقسنطينية سنة ٦٥١ هـ[١].

ويذكر الفيروزآبادي أنه مات بأرض بسْكرة في المائة السادسة[٢].

وينقل السيوطي عن الفيروزآبادي أن ابـن الحاج مات سنة ٦٤٧ هـ[٣] مع أن الفيروزآبادي لم يحدّد سنة الوفاة فيما رأيت.

ولذلك فأنا أُرجّح رواية ابن عبد الملك المراكشي، وهو أن ابن الحاج توفي بقسنطينية سنة ٦٥١ هـ، وذلك لقرب عهد ابن عبد الملك منه، فقد ولد ابن عبد الملك سنة ٦٣٤ هـ في حياة ابن الحاج، وتوفي سنة ٧٠٣ هـ.

وأرى أنه توفي بقسنطينية لأهمية موقعها، حتى ذكروا أن الأمير أبا زكريا لما مات نقل إليها ودفن بها[٤].

قال ياقوت: «قُسَنْطِينِيَة» بضم أوله وفتح ثانيه ثم نون وكسر الطاء وياء

---

(١) الذيل والتكملة ١/٣٨٦.
(٢) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ٣١.
(٣) بغية الوعاة ١/٣٦٠.
(٤) المؤنس ص ١٣٤، تاريخ الدولتين ص ٣٢.

مثناة من تحت ونون أخرى بعدها ياء خفيفة وهاء: مدينة وقلعة كبيرة جداً... وهي من حدود إفريقية (تونس) مما يلي المغرب[1]..

وقد ذكر حاجي خليفة مصنفات ابن الحاج وحدّد وفاته في موضع واحد بسنة ٦٤٧ هـ وفي سبعة مواضع بسنة ٦٥١ هـ[2].

---

(١) معجم البلدان ٤/٣٤٩.

(٢) كشف الظنون الصفحات: ٧٠٦، ٩٨٨، ١٠٧٢، ١٣٩٨، ١٤٢٥، ١٤٢٨، ١٤٥١، ١٦٧٣.

(٥)
ثقـــافته ومنـــزلته

برع ابن الحاج في علوم كثيرة، وترك مصنفات عديدة منوعة، ولكن غلب عليـه علم العربية.

قال ابن عبد الملك: كان متحققاً بالعربية، حافظاً للّغات، مقدَّماً في صناعة العروض، وكان حسن الخلق جميل العشرة[١].

وقال الفيروزآبادي عنه: مقرىء، أُصولي، أديب، محدّث. لم يكن في أصحاب الشلوبين مثله[٢].

وقال ابن حجر: كان بارعاً في الأدب، مشاركاً في الفقه والأُصول، ثم برع في النحو حتى فاق أقرانه[٣].

وقال عنه أبو حيان: وهـو من تلاميـذ الأستاذ أبي علي الشلوبين ونُبهائهم[٤].

وقال في البدر السافر: برع في لسان العرب حتى لم يبق فيه مَنْ يفوقه أو يُدانيه[٥].

(١) الذيل والتكملة ١/٣٨٦.
(٢) البلغة ص ٣١.
(٣) الدرر الكامنة ١/٢٦٢.
(٤) البحر المحيط ٦/٣٠١.
(٥) بغية الوعاة ١/٣٦٠.

(٦)
شــــعره

لم يكن ابن الحاج شاعراً مشهوراً، ولكن نقلت عنه أبيات قليلة تدل على تمكنه من قول الشعر، وليس هذا غريباً على عالِم أديب مثله كان «مقدّماً في صناعة العروض، وله فيها تصنيف نبيل، وكذلك في القوافي»[١].

قال صاحبه ابن سعيد: كان (ابن الحاج) معنا بعض العشيات بجامع العذيبي بإشبيلية، فنظر سبط الرباح أبو بكر إلى أسود حافظ للحديث يقرأ عليه صبي جميل الصورة، فقال لابن الحاج: أجِزْ يا أبا العباس:

انـظر إلـى قـاري حـديـثٍ   مُـشـبـه حـورٍ عـلى غُـلامِ

فقال ابن الحاج مجاوباً له ارتجالاً:

كـأنـه الـصـبـح مـسـتـمـداً   سَـنَـاه من غـيـهـبِ الـظلامِ

فقال: أجِزْ يا أبا العباس:

ومعشّـقٍ مثـل الـنهـار لـمحتـه   يتلو الحـديث على أخي دَيجـورِ

فقال ابن الحاج ارتجالاً:

فأجبتُ مَنْ أبدى التعجّب منهما: نـورُ الحـديثِ أتى بـذاك النُّورِ

وقال ابن سعيد ـ وهو يترجم لابن الحاج ـ: ثم ركب البحر فحصل في

---

(١) اختصار القدح المعلى ٩٦ ـ ٩٧.

الأسر، فخاطب الحضرة العليّة الأميرية المقدسة، مستصرخاً من الثقاف، فخلّصه ما هو المعهود مما خصّه الله به من الحنان والإلطاف. فممّا قاله في ذلك الشان، وقد صار في حضرة تونس من الأعيان:

نـاديتُ والبحـرُ الخِضمُّ مُعـارضٌ بحـراً بجـودكَ لا يـغيـبُ ببـرِّهِ
فـأجبتني إذ لا مغيـثَ ولم يـكن إلّاك يـشعـر لـلغـريب وشـعـرهِ
وأنِفْتَ لـلآدابِ من أسـري وقـد أسـديتَ ما حـازَ الثناءَ بـأسـرِهِ[1]

(١) اختصار القدح المعلى ٩٦ ـ ٩٧.

(٧)
شـــــيوخه

تتلمذ ابن الحاج على علماء عصره في إشبيلية، وأشهرهم اثنان:

١ ـ الأستاذ أبو علي الشَّلَوْبين[١]:

عمر بن محمد بن عمر الأزدي المعروف بـالشَّلَوبين أو الشلوبيني، ومعناه بلغة أهل الأندلس «الأبيض الأشقر»، وقيل نسبة إلى حصن شلوبينة على ساحل غرناطة.

ولد بإشبيلية سنة ٥٦٢ هـ، وكان والده خبّازاً، فأنفت نفسه من صنعته، فعكف من صباه على تعلّم النحو حتى برع فيه. أخذ عن ابن ملكون وغيره، وروى عن السُّهيلي وابن بشكوال وابن مضاء. ثم صار إمام عصره بلا مدافع، فَعَلا صيته واشتهر أمره. وأقرأ نحو ستين سنة.

كان الشلوبين أستاذاً بارعاً، تخرّج على يديه جماعة كثيرة من العلماء. قيل: وكلٌّ مَنْ قرأ على أبي علي الشلوبين ببلده نَجُب[٢].

وممَّن تخرّج عليه: ابن الصابوني، وابن سيِّد الناس، وابن عصفور،

---

(١) انظر ترجمته في:
الذيل والتكملة/ السفر الخامس/ القسم الثاني ص ٤٦٠ ـ ٤٦٤، نفح الطيب ٤٩١/٣، اختصار القدح ١٥٢، برنامج شيوخ الرعيني ٨٣ ـ ٨٥، بغية الوعاة ٢٢٤/٢ ـ ٢٢٥، شذرات الذهب ٢٣٢/٥، وفيات الأعيان ٤٥١/٣، إنباه الرواة ٣٣٢/٢ ـ ٣٣٤، الديباج المذهب ٧٨/٢ ـ ٧٩.

(٢) عنوان الدراية ص ٣١٨.

والأبذي، وابن الأبّار، والحرّار، وأبو الحسن الرعيني، وابن الضائع، وابن أبي الربيع، وأبو عبد الله بن العلج، وأبو جعفر اللبلي، وابن يللجنت، وأبو القاسم الصفار، وأبو العباس بن الحاج.

قال ابن سعيد: وكان مع إمامته في النحو مقرئاً لمصنفات الأدب الجليلة قائماً بمعرفتها وضبطها... قرأت عليه منها الكامل للمبرّد وديوان أبي الطيب[١]... وقال الرعيني الإشبيلي: قرأت عليه جملة من كتاب سيبويه، ثم قرأته أجمع بلفظي وختمته عليه[٢].

وقال ابن عبد الملك: كان ذا معرفة بالقراءات، حاملاً للآداب واللغات، آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث، متقدماً في العربية، كبير أساتيذها بإشبيلية... وله فيها مصنفات نافعة وشروح واستدراكات وتكميلات، تصدّر لتدريسها بعد الثمانين وخمسمائة مدة طويلة نحو ستين عاماً... ثم تخلّى عن ذلك في نحو الأربعين وستمائة بالكبرة التي لحقته، واشتغال أهل بلده بما قد دهمهم من اشتعال نار الفتنة التي آلت إلى أخذ الروم بلده... ولد بإشبيلية سنة ٥٦٢ هـ وتوفي بها في حصار الروم إيّاها عشيّ يوم الأربعاء لثمان أو تسع بقين من صفر سنة ٦٤٥ هـ[٣].

ومن مصنفاته: التوطئة (ثلاث نسخ)، شرح الجزولية شرحين كبيراً وصغيراً، القوانين، تعليق على كتاب سيبويه.

٢ ـ أبو الحسن الدّبّاج الإشبيلي[٤]:

علي بن جابر بن علي اللخمي، كان نحوياً أديباً مقرئاً جليلاً فاضلاً. ولد سنة ٥٦٦ هـ في إشبيلية.

---

(١) اختصار القدح المعلى ص ١٥٢.

(٢) برنامج شيوخ الرعيني ص ٨٣.

(٣) الذيل والتكملة/ السفر الخامس/ القسم الثاني ٤٦٢ ـ ٤٦٤.

(٤) انظر ترجمته في:
اختصار القدح المعلى ١٥٥ ـ ١٥٦، برنامج شيوخ الرعيني ٨٨ ـ ٨٩، بغية الوعاة ٢/١٥٣، الذيل والتكملة/ السفر الخامس/ القسم الأول ١٩٨ ـ ٢٠١، شذرات الذهب ٥/٢٣٥.

أخذ النحو عن أبي بكر بن طلحة وأبي الحسن بن خروف وأبي حفص عمر وأبي ذر بن أبي ركب. وكان حسن السمت ديّناً صالحاً فاضلاً مقرئاً مجوّداً متعلقاً برواية يسيرة من الحديث، متقدماً في العربية والأدب، يقرض قطعاً من الشعر، عكف على إقراء القرآن وتدريس العربية والأدب نحو خمسين سنة.

قال ابن سعيد: وهو ممّن قرأت عليه مدّة، ورويت عنه من الكتب عدّة.. كان أمتن الناس ديناً، وأخلصهم لله يقيناً، حتى إن أهل إشبيلية ارتضوه لجامع العديس إماماً[١].

توفي الدباج بإشبيلية يوم الأربعاء لتسع بقين من شعبان سنة ٦٤٦ هـ قبل تغلّب النصارى على إشبيلية[٢]. وقيل: توفي بإشبيلية بعد أخذ الروم لها في شعبان، فإنه هالَه نطق الناقوس وخرس الأذان، فما زال يتلهّف ويتأسّف ويضطرب إلى أن قضى نحبه[٣].

---

(١) اختصار القدح المعلى ١٥٥.

(٢) الذيل والتكملة/ السفر الخامس/ ١/ ٢٠١.

(٣) شذرات الذهب ٥/ ٢٣٦.

(٨)
مؤلفـــاته

ترك ابن الحاج عدداً من الكتب في فنون مختلفة؛ في النحو واللغة والعروض والقوافي والأصول والفقه. وهذه هي المصنفات التي ذكرت له:

١ - إملاء على كتاب سيبويه. ذكره السيوطي، ووصفه ابن عبد الملك بأنه إملاء غريب. وقال حاجي خليفة وعمر كحالة: شرح كتاب سيبويه. وقال ابن حجر: وله شرح سيبويه شرح فائق.

٢ - حواشٍ على مشكلات الإيضاح لأبي علي الفارسي (المتوفى سنة ٣٧٧ هـ) ذكره الفيروزآبادي والسيوطي.

٣ - مختصر خصائص ابن جني (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) ذكره السيوطي والفيروزآبادي وحاجي خليفة.

٤ - حاشية على سرّ الصناعة لابن جني. ذكره السيوطي وحاجي خليفة وعمر كحالة.

٥ - نقد المقرّب لابن عصفور (المتوفى سنة ٦٦٩ هـ). وقد نقل عنه أبو حيان في مواضع من الارتشاف. وقيل «إيرادات على المقرب» ذكره الفيروزآبادي والسيوطي. وقد صنّف ابن عصفور كتابه المقرّب بإشارة من الأمير أبي زكريا أمير إفريقية، فيكون ابن الحاج قد صنّف كتابه نقد المقرّب في تونس أيضاً.

٦ - نقود على صحاح الجوهري (المتوفى سنة ٣٩٣ هـ) ذكره

الفيروزآبادي والسيوطي وحاجي خليفة. كما أشارت إليه مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة لسنة ١٩٣٧ م جـ ٣ ص ٣٥٣، وذكره أحمد عبد الغفور عطار في مقدمة الصحاح ص ١٨٣.

٧ ـ كتاب في العروض. ذكره ابن عبد الملك.

٨ ـ مصنف في علم القوافي. ذكره الفيروزآبادي والسيوطي وحاجي خليفة وعمر كحالة. وقال ابن عبد الملك: هو تأليف مفيد جمعه بإشارة من الأمير أبي زكريا[١].

٩ ـ مختصر المستصفى للغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ) في أُصول الفقه. ذكره الفيروزآبادي والسيوطي وحاجي خليفة. وله أيضاً حواشٍ على مشكلات المستصفى، ولعله ألّف ذلك في تونس للأمير أبي زكريا الذي كان مهتماً بكتاب المستصفى، وختمه على الشيخ الرعيني السوسي[٢].

١٠ ـ مصنف في الإمامة. ذكره الفيروزآبادي والسيوطي وحاجي خليفة.

١١ ـ مصنف في حكم السماع. ذكره الفيروزآبادي والسيوطي وحاجي خليفة وعمر كحالة.

وقد ذكر حاجي خليفة لابن الحاج كتابين آخرين هما: رسالة المقبول على البلغى والمجهول[٣]، والزوايغ والدوامغ[٤]. وقد تبيّن لي أن حاجي خليفة قد وهم في نسبة هذين الكتابين لابن الحاج، والصحيح أنهما من تصنيف أحمد بن محمد بن حزم الإشبيلي أبو عمر كما في بغية الوعاة[٥]، وليسا من تصنيف أحمد بن محمد بن أحمد الإشبيلي أبو العباس المعروف بابن الحاج. فيكون حاجي خليفة قد خلط بين الرجلين لتقاربهما في الاسم. وتصويب عنوان الكتاب الأول منهما هو: رسالة الصئول على الباغي والجهول.

---

(١) الذيل والتكملة ١/٣٨٦.

(٢) المؤنس ١٣٣.

(٣) كشف الظنون ص ٨٩٣.

(٤) كشف الظنون ص ٩٥٧.

(٥) بغية الوعاة ١/٣٦٥.

(٩)
مذهبــه الفقهــي

لم تصرّح المصادر القديمة بمذهب ابن الحاج الفقهي. وقد اختلف اثنان من المتأخرين في ذلك. فذهب الشيخ محمد بن محمد مخلوف إلى أنه مالكي المذهب، وترجم له في طبقات المالكية(١).

وذهب السيد محسن العاملي إلى أنه شيعي. وترجم له في أعيان الشيعة(٢). ونقل السيد العاملي «عن ابن شهراسوب في معالم العلماء أنه (أي ابن الحاج) صنّف في الإمامة كتاباً حسناً أثبت فيه إمامة الأئمة الإثني عشر» اهـ. قال السيد العاملي: ولكني لم أجد ذلك في معالم العلماء في نسختين، إلاّ أنه يكفي في تشيّعه تصنيفه في الإمامة، فإنه لم يعهد ذلك لغير الشيعة.

أقول: وأنا مع رأي الشيخ محمد مخلوف في أن ابن الحاج كان مالكياً، للأسباب التالية:

١ ـ انتشار المذهب المالكي في الأندلس بصفة عامة.

٢ ـ أن شيخه وأستاذه الذي تلقى عليه ونبُه لديه وهو أبو علي الشلوبين كان مالكياً، وقد ترجم له ابن فرحون في الديباج المذهّب(٣).

٣ ـ أن شيخه وأستاذه الدبّاج كان فاضلاً مقرئاً للقرآن متعلقاً برواية

---

(١) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص ١٨٤.

(٢) أعيان الشيعة ٩/٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٣) الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب/ تحقيق أبو النور ٢/٧٨ ـ ٧٩.

الحديث. قال ابن سعيد عنه: كان أمتن الناس ديناً وأخلصهم لله يقيناً، حتى إن أهل إشبيلية ارتضوه لجامع العديس إماماً[1].

٤ ـ أن الأمير الذي هاجر إليه وعاش في كنفه وهو أبو زكريا الحفصي أمير إفريقية، كان سنيّاً وكان فقيهاً أديباً وعالماً صالحاً، وكان مهتماً بكتاب المستصفى للغزالي ـ في أصول الفقه، وقد علمنا أن ابن الحاج عمل مختصراً للمستصفى، وله حواشٍ عليه، كما أنه صنّف لهذا الأمير كتاباً في القوافي.

٥ ـ أن حفيده: أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحاج الإشبيلي أبو عمر المالكي[2]، ولد سنة ٦٧٢ هـ بغرناطة، وقدم دمشق، وكان إمام محراب المالكية، متصدراً بها للفتوى، وسمع منه البرزالي والذهبي. قال البرزالي: كان أحد المفتين في مذهبه، وهو فاضل كثير المطالعة ملازم الفتوى. قال ابن كثير: مات في شهر رمضان سنة ٧٤٥ هـ وتأسف الناس على صلاحه وفتاويه النافعة الكثيرة. قال ابن حجر: وجدُّه سميُّه أحمد كان بارعاً في الأدب مشاركاً في الفقه والأصول، ثم برع في النحو حتى فاق أقرانه...

٦ ـ أن السيد العاملي أقرّ أنه لم يجد في نسختين من معالم العلماء ما يثبت تشيّع ابن الحاج. ولكن السيد العاملي تمسّك بحجّة واهية لإثبات تشيعه، قال: «ويكفي في تشيعه تصنيفه في الإمامة، فإنه لم يعهد ذلك لغير الشيعة».

أقول: ولا ينهض هذا دليلاً لإثبات تشيّعه، لأن الإمامة تعني الخلافة، وقد صنّف فيها من أهل السنّة المتقدمون والمتأخرون، فمن المتقدمين ابن قتيبة صنف «الإمامة والسياسة»، ومن المتأخرين عبد الكريم الخطيب صنّف «الخلافة والإمامة».

(١) اختصار القدح المعلى ص ١٥٥.
(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ١/٢٦٢، توشيح الديباج وحلية الابتهاج ـ بدر الدين القرافي ص ٧٦. وقد نقل القرافي ترجمته من الدرر الكامنة ولكنه خلط بينه وبين جدّه. وترجم له ترجمة مختصرة في نيل الابتهاج بتطريز الديباج ـ التنبكتي ص ٧٤ بهامش الديباج المذهّب/ الطبعة الأولى بمصر سنة ١٣٥١ هـ.

(١٠)

ابن الحاج وابن عصفور

أبو العباس بن الحاج وأبو الحسن بن عصفور نحويان أندلسيّان، جمعت بينهما ظروف كثيرة مشتركة من وحدة المكان والزمان والمصير والصنعة. ولدا في إشبيلية في العقد الأخير من القرن السادس الهجري، ودرجا فوق ربوعها الخضراء، وعلى شاطىء واديها الكبير، وعاشا حياتهما الدراسة في إشبيلية، وتخرّجا على جماعة من أكابر العلماء، وأشهرهم أبو الحسن الدبّاج وأبو علي الشلوبين.

قيل: وكلُّ مَنْ قرأ على أبي علي الشلوبين ببلده نجُب[١].

كان ابن الحاج تلميذاً نابهاً لازم الشلوبين حتى برع وفاقَ أقرانه، وابن عصفور كذلك لازم الشلوبين نحو عشر سنين واختصّ به، فكان من أبرع من تخرّج عليه، بل عدّه بعضهم أجلَّهم، وحامِل لواء العربيةّ في زمانه بالأندلس.

ولأمرٍ مّا وقعت منافرة بين الشلوبين وتلميذه ابن عصفور، أدّت إلى وحشةٍ ومقاطعة. ولعلّ سببها الحدّة التي عُرف بها الأستاذ أبو علي الشلوبين، فلم يحتمله ابن عصفور بعد أن أحسّ من نفسه النضج والإتقان، فاستقل عن شيخه في مجلس له، وأقبل عليه الطلبة وقدّروه.

ويرى بعض الباحثين أن سبب المنافرة سرعة تفوق ابن عصفور وشهرته

---

(١) عنوان الدراية ص ٣١٨.

واستقلاله عن شيوخه، وتصدّره للتدريس، فنفس عليه ذلك أستاذه الشلوبين وأصبح يغضّ من شأنه[1].

وتصوّر الرواية التالية مدى الجفوة التي كانت بين الأستاذ وتلميذه. فقد روى المقرّي أن الأستاذ أبا جعفر اللبلي (وهو من تلامذة الشلوبين) قرىء عليه يوماً قول امرىء القيس:

حيٍّ الحُمول بجانب العزْلِ   إذ لا يـلائم شكلُهـا شكلي

فقال لطلبته: ما العامل في هذا الظرف؟ يعني إذ. فتنازعوا القول. فقال: حسبكم، قرىء هذا البيت على أستاذنا أبي علي الشلوبين فسألنا هذا السؤال، وكان أبو الحسن بن عصفور قد برع واستقل وجلس للتدريس، وكان الشلوبين يغضّ منه، فقال لنا: إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل، يعني ابن عصفور، فلما خرجنا سرنا إليه بجمعنا ودخلنا المسجد فرأيناه قد دارت به حلقة كبيرة، وهو يتكلم بغرائب النحـو، فلم نجسر على سؤالـه لهيبته وانصرفنا. ثم جئنا بعد على عادتنا لأبي علي فنسي حتى قرىء عليه قول النابغة:

فعدِّ عمّا ترى إذ لا ارتجاع له

فتذكر وقال: ما فعلتم في سؤال ابن عصفور؟ فصدقنا له الحديث، فأقسم ألاّ يخبرنا ما العامل فيه[2].

ويبدو أن الخصومة وقعت كذلك بين ابن الحـاج ورفيقه ابن عصفور، ولكننا لا ندري أيضاً سرّ هذه الخصومة، أهو خلاف علميّ بين الرجلين؟ أم هو وفاء ابن الحاج لشيخه الشلوبين ضدّ هذا التلميذ المتمرّد ابن عصفور؟ أم هو الغيرة والمنافسة بين النّدّين، وقد سطع نجم ابن عصفور أكثـر من أصحابه؟!

---

(١) ابن عصفور والتصريف ـ د. قباوة ص ٧٢.

(٢) نفح الطيب ٢/٢٠٩.

ويحاول ابن الحاج أن ينهج في خصومته لابن عصفور منهجاً علمياً، فيأتيه من قبل كتاب سيبويه. وكلاهما درس الكتاب على أستاذهما الشلوبين، وابن الحاج له إملاء على كتاب سيبويه، وقيل شرح فائق، وابن عصفور له أيضاً شرح على كتاب سيبويه. ومع ذلك فإن ابن الحاج يتهم زميله ابن عصفور بأنه يسيء فهم كتاب سيبويه، فينصّب نفسه مُدافعاً عن الكتاب، ويقول: إذا متُّ فعل أبو الحسن بن عصفور في كتاب سيبويه ما أراد فإنه لا يجد من يردّ عليه[1].

وتضيق الحياة بابن عصفور في إشبيلية، فيطوف في عدد من المدن الأندلسية يقرىء ويصنّف، ثم يعبُر البحر إلى تونس، ويتصل بالأمير أبي زكريا الحفصي أمير إفريقية. وقد كان هذا الأمير عالِماً فقيهاً أديباً، فناظر في النحو على ابن عصفور[2]. وبإشارة من هذا الأمير صنّف ابن عصفور كتابه المقرّب[3].

ويشتدّ حصار النصارى على عدد من مدن الأندلس، ومنها إشبيلية، فيضطر ابن الحاج إلى مغادرة مسقط رأسه. وتسوقه الأقدار، فيعبر البحر أيضاً إلى تونس ليصير من الأعيان في حاشية الأمير أبي زكريا الحفصي. وبإشارة من هذا الأمير يصنّف ابن الحاج كتاباً مفيداً في القوافي[4].

وقد كان الأمير مهتماً بكتاب المستصفى للغزالي، فيصنف ابن الحاج مختصراً للمستصفى ويشرح بعض مشكلاته.

وهكذا يلتقي ثانية ابن الحاج وزميله القديم ابن عصفور لدى الأمير أبي زكريا الحفصي، فتعود المنافسة بينهما من جديد، ولكنها تأخذ طابعاً علمياً يتّسم بالهدوء والاتزان، وتظهر آثار هذه المنافسة في التصنيف.

قال المقّري: ولما ألّف ابن عصفور كتابه «المقرّب» في النحو انتقده

---

(١) اختصار القدح المعلى ٩٦.

(٢) المؤنس ١٣٣.

(٣) المقرّب/ المقدمة ص ٤٣ - ٤٤.

(٤) الذيل والتكملة ١/٣٨٦.

جماعة من أهل قطره الأندلسيين وغيرهم، منهم ابن الصائغ وابن هشام والجزيري وله عليه «المنهج المعرب في الردّ على المقرّب» وفيه تخليط كثير وتعسّف، ومنهم ابن الحاج وأبو الحسن القرطاجني الخزرجي وسمّاه «شدّ الزنار على جحفلة الحمار» وابن مؤمن القابسي، وبهاء الدين بن النحاس[1]...

وهكذا كان ابن الحاج ممّن تصدّوا لنقد المقرّب لابن عصفور، وقد نقل إلينا أبو حيان كثيراً من مسائل كتاب النقد هذا، كما نقل إلينا كثيراً من آراء النحاة الآخرين. وقد لاحظت احترام أبي حيان لآراء ابن الحاج حتى في المسائل التي خالف فيها الجمهور، فلم يصرّح بتخطئته أو توهيمه في شيء منها. ففي مسألة اللّبْس بين الفاعل والمفعول مثلاً، ذهب الجمهور إلى وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، قال أبو حيان: ولم ينازع في هذا من متأخري أصحابنا إلّا أبو العباس بن الحاج، وهو من تلاميذ الأستاذ أبي علي الشلوبين ونُبهائهم، فأجاز أن يكون المتقدم هو المفعول والمتأخر هو الفاعل وإن ألبس[2].

وأبو حيان يصف ابن الحاج بأنه من أوعب الناس لأبنية المصادر، ويقرنه في ذلك بابن مالك، وذلك عندما تعرّض أبو حيّان لتفسير قوله تعالى: ﴿ الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ﴾ وناقش صيغة «مِفْعال» وهل هي من أبنية المصادر، ثم قال: وقد طالعت كلام أبي العباس بن الحاج وكلام أبي عبد الله بن مالك وهما من أوعب الناس لأبنية المصادر فلم يذكرا مِفعالاً في أبنية المصادر. [البحر المحيط ١/١٢٨].

على أن أبا حيّان لا يضيره أن يغلّط بعض النحاة، وإن كان من شيوخه، فنراه يقول مثلاً: وزعم ابن عصفور وشيخنا أبو الحسن الأبذي[3]،

---

(١) نفح الطيب ٤/١٤٨. وانظر المقرّب ص ١٨.
(٢) البحر المحيط ٦/٣٠١.
(٣) الارتشاف ورقة ٢٩٠.

ووهم شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي[1]، وغلط ابن عصفور[2].

وفي مسألة جواز دخول أم على أدوات الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿أم ماذا كنتم تعملون﴾، قال أبو حيان: وهو كثير فصيح خلافاً لما في شرح الصفار الذي كتبه عن ابن عصفور. . . وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدلّ على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله تعالى[3].

ومصنفات ابن الحاج يغلب على ظني أنها فقدت جميعها، سوى هذه النقول عن كتابه نقد المقرّب. ولو أُتيح لنا أن نطّلع على مصنفاته، أو على المزيد من آرائه لوقفنا على فكر عميق وآراء جريئة. وقد كان ابن عصفور أحسن حظاً من رفيقه ابن الحاج، فكثير من مصنفاته موجودة ومتداولة، وآراؤه مشهورة ومعروفة.

---

(١) الارتشاف ورقة ٣١٢.

(٢) الارتشاف ورقة ٥٥.

(٣) الارتشاف ورقة ٣١١ - ٣١٢.

الفَصْل الثَاني

آرَاؤُهُ النَّحْوِيَّة

منهجه النحوي ـ أشهر آرائه النحوية

آراؤُهُ النَّحْوِيَّة

كان ابن الحاج بارعاً في النحو والأدب والعروض والفقه والأصول، ولكن غلب عليه علم النحو وترك فيه مصنفات كثيرة. والذي نلاحظه على هذه المصنفات أنها شروح أو مختصرات أو نقد لكتب غيره. وهذه الكتب التي اعتنى بها بصرية المذهب أو يغلب عليها الاتجاه البصري. وهي:

إملاء على كتاب سيبويه أو شرح كتاب سيبويه، حواشٍ على مشكلات الإيضاح لأبي علي الفارسي، مختصر خصائص ابن جني، حاشية على سرّ الصناعة لابن جني، نقد المقرّب لابن عصفور.

وهذه المصنفات الكثيرة لابن الحاج لا نعرف عنها شيئاً، إذ لم يُشِرْ أحد ـ فيما أعلم ـ إلى وجودها أو النقل عنها، سوى النقول التي وصلت إلينا عن كتاب واحد له هو نقد المقرّب لابن عصفور. فقد نقل عنه أبو حيان كثيراً في مصنفاته وخاصة في الارتشاف، فكان أكثر اعتمادي عليه. وإنني أُعدّ مصنفات أبي حيّان هي المصادر الأساسية التي عرّفتنا بهذا الكتاب. وقد صرّح عبد القادر البغدادي (المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ) بالنقل عن أبي حيّان، وذلك في مسألة «لو» حيث أنكر ابن الحاج مجيء لو للتعليق في المستقبل، فنقل البغدادي هذه المسألة كاملة ثم قال: هذا آخر كلام ابن الحاج ونقلته من تذكرة أبي حيان[1].

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٥/٤٥ ـ ٤٧.

وقد أشار إلى كتاب النقد لابن الحاج كلٌّ من: ابن هشام، والمرادي، وابن عقيل، والسيوطي، والأشموني، والصبّان، والشيخ خالد الأزهري، وعبد القادر البغدادي، ولا أدري أرَجِعوا إلى الكتاب الأصلي أم اعتمدوا على مصنفات أبي حيان.

فهذه الدراسة إذاً تعتمد في استجلاء آراء ابن الحاج النحوية على هذه النقول التي استطعت أن أجمعها من تلك المصنفات، ثم قمت بدراستها وبيان قيمتها ومقارنتها بآراء النحاة الآخرين.

كان ابن الحاج متأثراً بآراء البصريين إلى حدٍّ كبير، ولكن من غير تعصّب، فقد كانت له اختيارات خالف بها الجمهور، كما أنه قد يختار مذهب الكوفيين في بعض المسائل إذا ترجح لديه دليلهم.

وقد كان ابن الحاج شديد الاهتمام بكتاب سيبويه وآرائه النحوية درسه على شيخه أبي علي الشلوبين، وله شرح عليه. وقد نصّب نفسه مدافعاً عنه أمام زميله ومنافسه ابن عصفور، فاتهمه ابن الحاج بأنه لا يفهم كتاب سيبويه، ولذلك فلن يسمح له بالعبث فيه ما دام حيّاً، فيقول: «إذا متُّ فعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما أراد فإنه لا يجد من يردّ عليه»[1].

وفي نقد المقرّب يذكر ابن الحاج سيبويه ويحتجّ بآرائه ومواقفه، ومن ذلك مسألة اللّبْس بين المفعول به والفاعل: ذهب جمهور النحاة إلى أنه يجب أن يتقدم الفاعل ويتأخر المفعول بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة كما في نحو: ضرب موسى عيسى. ونازع في ذلك ابن الحاج قائلاً: «لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية[2].

وفي مصادر الفعل الثلاثي نرى ابن الحاج متأثراً بكلام سيبويه إلى حدٍّ كبير، بل نراه يأخذ كلام سيبويه ويُعيد ترتيبه وتنظيمه من أجل وضع القاعدة، ثم يقول: «وقد أطلق كثير من النحويين القول في فَعِل بكسر العين من غير

---

(١) اختصار القدح المعلى ٩٦، البلغة ٣١، بغية الوعاة ١/ ٣٦٠.
(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ١٦، الارتشاف ورقة ١٩٥.

المتعدي فجعل باب مصدره (الفَعَل) بفتح العين ولم يفصّل، الأَولى ما قدّمت، وهو مقتضى كلام سيبويه»[1].

ويرى ابن الحاج أن أوزان مصادر الثلاثي يُقاس فيها على الأكثر اقتداء بقول سيبويه: ولكن الأكثر يُقاس عليه[2].

وقد اختار ابن الحاج آراء بعض النحاة من غير أن يصرّح بأسمائهم، فقد وافق المبرّد في مسألة مطابقة ضمير الصلة للموصول[3]، وقوّى مذهبه في أن «كان» حرف[4]. ووافق الأخفش في أن «ما» المصدرية اسم بمنزلة الذي، وخالف بذلك سيبويه[5]. ووافق ابن كيسان في أن المخصوص بعد حبذا يعرب بدلا[6].

وقد خالف ابن الحاج الجمهور في عدد من المسائل، حتى قال عنه عبد القادر البغدادي: وله مذاهب قد انفرد بها[7]. ومن ذلك أنه أجاز أن ينوب الجار والمجرور عن الفاعل وإن كان حرف الجر دالاً على التعليل[8].

ومن ذلك أيضاً مسألة اللّبْس بين الفاعل والمفعول فأوجب الجمهور تقدّم الفاعل وتأخر المفعول، قال أبو حيان: ولم ينازع في هذا من متأخري أصحابنا إلاّ أبو العباس بن الحاج فأجاز أن يكون المتقدم هو المفعول والمتأخر هو الفاعل وإن أَلْبَس[9].

ومن ذلك أيضاً مسألة حذف الخبر في نحو قولهم: «ضربني زيداً

---

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان/ مخطوطة دار الكتب جـ ٥ ورقة ٥ ب، ارتشاف الضرب ورقة ٥٥.
(٢) التذييل والتكميل/ جـ ٥ ورقة ٦أ، سيبويه ٤/٨.
(٣) انظر مسألة رقم ٤.
(٤) انظر مسألة رقمب ١١.
(٥) انظر مسألة رقم ٦.
(٦) انظر مسألة رقم ١٥.
(٧) شرح أبيات مغني اللبيب ٥/٣١١.
(٨) مسألة رقم ١٤.
(٩) البحر المحيط ٦/٣٠١، مسألة رقم ١٣.

قائماً»، فمذهب الجمهور أن الخبر مما يجب حذفه وتابعهم ابن عصفور، وذهب ابن الحاج إلى أنه يجوز إظهاره[1].

وقد اختار ابن الحاج مذهب الكوفيين في جواز صَوْغ فعل التعجب من السواد والبياض قياساً، حيث قال: عندي جواز اقتياس «ما أفعله» في السواد والبياض، ولا يقتصر فيه على مورد السماع، بل أقول: ما أبيض زيداً! وما أسود فلاناً! في الكلام والشعر. قال أبو حيان: وهي نزعة كوفية[2].

وقد كان ابن الحاج أحياناً يقوم بنقل الآراء النحوية وإعادة ترتيبها وتنظيمها وتقييد ما يحتاج إلى تقييد، كما صنع في باب أبنية مصادر الثلاثي، حتى قال أبو حيان: .. وهكذا أطلق أكثر النحاة وينبغي أن يقيد بما قاله ابن الحاج[3].

وقد يقوم بدور نقل الآراء النحوية دون أن يعلّق عليها، ومن ذلك مثلاً مسألة توسّط الحال بين المبتدأ المتقدم وعاملها الظرف أو المجرور المخبر بهما، فقال في كتاب النقد: «زيدٌ قائماً في الدار» أجازها أبـو الحسن والكسائي، وأجازه الفرّاء في الشعر[4].

وابن الحاج ممّن يحتجّ بالحديث النبوي في النحو، كغالب نحاة الأندلس. قال ابن الطيب الفاسي في معرض ردّه على أبي حيّان الذي منع الاحتجاج بالحديث: وقد استدلّ بالحديث في كتب النحو طوائف منهم الصفار والسيرافي والشريف الغرناطي والشريف الصقلي في شروحهم لكتاب سيبويه، وابن عصفور وابن الحاج في شرح المقرّب[5].

---

(١) مسألة رقم ٧.

(٢) ارتشاف الضرب ورقة ٣٢٥.

(٣) ارتشاف الضرب ورقة ٥٥.

(٤) ارتشاف الضرب ورقة ٢٣٧.

(٥) شرح كفاية المتحفظ ص٩٨. وانظر البحث الذي تقدم به الشيخ محمد الخضر حسين إلى مجمع اللغة العربية بعنوان الاستشهاد بالحديث في مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠٨/٣ وراجع هذه القضية بالتفصيل في كتابنا النحاة والحديث النبوي.

أشهر آرائه النحوية

هذه أشهر آراء ابن الحاج النحوية، عرفناها من خلال النقول التي وصلت إلينا عن كتابه نقد المقرّب. وقد كانت مصنفات أبي حيّان ـ كما أشرت سابقاً ـ هي المصادر الأساسية التي نقلت إلينا كثيراً من آراء ابن الحاج في نقد المقرّب.

وقد عملت على حصر المسائل النحوية التي تعـرّض لها ابن الحاج، ثم رتبتها وبيّنت مواقف النحاة في كلّ مسألة، ثم ذكرت رأي ابن عصفور في تلك المسألة من خلال كتابه «المقرّب»، لأنه الكتاب الذي دار عليه نقد ابن الحاج، وغالباً ما أذكر رأي ابن عصفور أيضاً من كتابه «شرح جمل الزجّاجي» فأجده متطابقاً مع رأيه في المقرّب إلى حدٍّ كبير. ثم أُتبع ذلك بنقد ابن الحاج للمقرّب، وردّه على ابن عصفور، مع بيان قيمة رأيه، ورأي النحاة الآخرين.

وفيما يلي بيان المسائل النحوية التي تناولها البحث. . .

(١)
جزم الفعل المضارع الذي آخره همزة

الفعل المضارع الذي آخره همزة نحو: يقْرأُ، ويُقْرِىءُ، ويَوْضُؤُ مضارع وَضُؤَ بمعنى حَسُنَ وجَمُلَ، قياس تسهيل الهمزة فيه إنما هو بينَ بينَ، لا بالإبدال المحض[١]. ونصَّ سيبويه وغيره كالفارسي وابن جنّي على أنه لا يجوز إبداله ليناً محضاً إلاّ في الضرورة[٢].

فإن أبدلت حرف لين محضاً فهو على لغة مَنْ قال في قرأْتُ وتوضّأتُ: قَريْتُ وتوضيتُ وهي لغة ضعيفة حكاها الأخفش[٣].

فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجُزْ حذف الآخر له، لأن حكمه حكم الصحيح، ويقدّر حذف الجازم الضمة من الهمزة، فتقول: لم يَقْرا ولم يُقْري ولم يَوْضُو[٤]. ومن ذلك قول الشاعر:

---

(١) ارتشاف الضرب ـ مخطوطة دار الكتب ورقة ١٠٩.

(٢) همع الهوامع ١/١٨٠. قال سيبويه ٣/٥٤٢: . . . فإنما جعلت هذه الحروف بين بين ولم تجعل ألِفات ولا ياءات ولا واوات لأن أصلها الهمز فكرهوا أن يخففوا على غير ذلك فتحوّل عن بابها، فجعلوها بين بين ليُعلموا أن أصلها عندهم الهمز.

(٣) ارتشاف الضرب ورقة ١٠٩. وقال المبرد في المقتضب ١/١٦٥ ـ ١٦٦: واعلم أن قوماً من النحويين يرون بدل الهمزة من غير علة جائزاً، فيجيزون قَريتُ واجتَريتُ في معنى قرأتُ واجترأت. وهذا القول لا وجه له عند أحد ممّن تصحّ معرفته، ولا رسم له عند العرب. . وقد قال لهم بعض النحويين: كيف تقولون في مضارع قريتُ؟ فقالوا: أَقْرا، فقد تركوا قولهم من حيث لم يشعروا، لأن من قَلَبَ الهمزة فأخلَصَها ياء لزمه أن يقول: يَقْرِي، كما تقول: رميت أرمي، لأن فعَل يفْعَل إنما يكون في حروف الحلق. وانظر الخصائص ٣/١٥٣ ـ ١٥٤.

(٤) ارتشاف الضرب ورقة ١٠٩، همع الهوامع ١/١٨٠.

عجبتَ من ليـلاكَ وانْتيـابِهـا   من حيثُ زارتني ولم أُورا بِها[1]

أي ولم أورأ، أي لم أشعر بها ورائي.

وأجاز ابن عصفور حذف الحرف بسبب الجازم إعطاءً له حكم المعتل الأصلي، فتقول: لم يَقْرَ ولم يَوْضُ ولم يُقْرِ[2].

قال في المقرّب عن هذا الحرف: فإن كان مبدلاً من همزة نحو: يَقْرا ويُقْرِي ويَوْضُو جاز فيه وجهان: أحدهما حذف حرف العلّة إلحاقاً بالمعتل المحض. والثاني إثباته إجراءً له مجرى الصحيح، وعلى الحذف جاء قوله:

جـريءٌ متى يُظْلَمْ يُعـاقِبْ بظُلْمِـه   سريعاً وإلاّ يُبْـدَ بالـظُّلْمِ يَظْلمِ[3]

قال السيوطي: وأجيب [البيت] بأنه ضرورة أو على لغة بَدَا يَبْدَا، كبَقَى يَبْقَى[4].

قال أبو حيّان: وزعم ابن عصفور أنه يجوز حذفه للجازم.. فتقول: لم يَقْرَ ولم يوضُ ولم يُقْرِ. وردّ عليه أبو العباس بن الحاج من تلاميذ شيخهما أبي علي[5]. ولم يذكر أبو حيّان أجوبة ابنَ الحاج على ابن عصفور.

وقد فصّل ابن هشام في هذه المسألة، ولكنه تبع ابن عصفور، فقال: إذا كان حرف العلّة بدلاً من همزة كيقرأ ويُقرىء ويوضؤ، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي، ويمتنع حينئذٍ الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ، ويجوز مع الجازم الإثباتُ والحذف[6]...

---

(١) همع الهوامع ١/١٨٠. سيبويه ٣/٥٤٤. والانتياب: القصد والإلمام. لم أورأ بها: لم أعلم بها. وحقيقته لم أشعر بها من ورائي.

(٢) ارتشاف الضرب ورقة ١٠٩. همع الهوامع ١/١٨١.

(٣) المقرّب لابن عصفور ١/٥٠. وانظر شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ٢/١٨٩ والبيت في شرح الشافية للرضي ١/٢٦.

(٤) همع الهوامع ١/١٨١.

(٥) ارتشاف الضرب ورقة ١٠٩.

(٦) أوضح المسالك ١/٨٠ ـ ٨١.

وقد عقَّب عليه الشيخ خالد بقوله: وما ذكره من جواز الإثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور. وذهب غيره إلى أن الإبدال إذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع، لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها[1].

وقال أبو حيان: وعلى هذا فنصّ أكثر أصحابنا على أنه لا يحذف حرف اللين للجازم، وأنك تقول: لم يَقْرَا ولم يَوْضُو ولم يُقْرِي[2].

أقول: ومن مجموع توجيهات أبي حيّان والسيوطي والشيخ خالد يمكن أن نقوّي رأي ابن الحاج في اعتراضه على ابن عصفور، وردّه عليه.

---

(١) التصريح على التوضيح ١/٨٩.
(٢) ارتشاف الضرب ورقة ١٠٩.

(٢)
معنى «ما» الموصولة
في قوله تعالى: ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ . .

اختلف في توجيه «ما» من قوله تعالى: ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾[١] على وجوه كثيرة[٢]. منها: أن «ما» بمعنى مَنْ، ويؤيده قراءة ابن أبي عبلة «مَنْ طاب» وهذا مذهب من يجوّز وقوع «ما» على آحاد العقلاء. قال أبو حيان: وهو مذهب مرجوح. وقيل «ما» واقعة على النوع، أي فانكحوا النوع الي طاب لكم من النساء، قال أبو حيّان: وهذا قول أصحابنا أن «ما» تقع على أنواع من يقعل. وقيل «ما» وقعت لصفات من يعقل، لأن «ما طاب» يدل على الطيب منهنّ، أي الحلال، وهو مذهب البصريين. وقيل: هي نكرة موصوفة تقديره: فانكحوا جنساً طيّباً يطيب لكم، أو عدداً يطيب لكم. .

قال ابن عصفور في بحث الموصولات: فأما «ما» فإنها تقع على ما لا يعقل، وعلى أنواع من يعقل من المذكَّرين والمؤنثات. فمثال وقوعها على ما لا يعقل قوله تعالى: ﴿ما عندكم ينفد وما عند الله باقٍ﴾[٣]. ومثال وقوعها على أنواع من يعقل قوله تعالى: ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ أي من أنواع النساء[٤]. .

---

(١) سورة النساء: آية ٣.

(٢) انظر البحر المحيط ١٦٢/٣، القرطبي: ١٢/٥، إعراب القرآن للنحاس ٣٩٣/١، العكبري ١٦٦/١، المقتضب ٢٩٦/٣، المسائل البغداديات للفارسي ٢٦٤ ـ ٢٦٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٣.

(٣) سورة النحل: ٩٦.

(٤) شرح جمل الزجّاجي ١٧٣/١، المقرّب ٥٨/١.

فمذهب ابن عصفور إذاً ليس خاصاً به، بل هو اختيار عـدد من الأندلسيين كما قال أبو حيان: وهذا قول أصحابنا أن «ما» تقع على أنواع من يعقل.

ولكن ابن الحاج ردّ هذا الرأي، محتجّاً بأن النوع لا يعقل، قال: فهذا مستغنى عنه بقوله: «لما لا يعقل»[1].

وهكذا نرى ابن الحاج لا يبالي أن يردّ مذهب جمهور أصحابه في سبيل نقد كلام ابن عصفور، وإن قام هذا النقد على خلاف لفظي، كما في هذه المسألة.

قال السنباطي: وقول ابن الحاج «لأن النوع لا يعقل» يُجاب عنه بأنه لم يرد بالنوع الكلي. . . بل الأفراد بدليل الآية المذكورة، إذ لا ينكح الكلي وإنما ينكح الأفراد، وكأنه قال: فانكحوا كلّ فرد طاب لكم من النساء[1]. .

(١) حاشية يس على التصريح ١/١٣٤.

(٣)
حذف الضمير العائد المجرور بحرف

قال ابن مالك: إن جُرَّ العائد بحرف، وجُرَّ الموصول بمثله لفظاً ومعنىً جاز حذف العائد، نحو: مررتُ بالذي مررتَ. ومنه قوله تعالى: ﴿ ويشربون ممّا تشربون ﴾[١] أي مما تشربون منه[٢].

وجوّز ابن مالك حذف الضمير إذا جُرّ بحرف متعين، وإن لم يوجد الشرط. نحو: الذي سرتُ يومُ الجمعة، والذي رطلٌ بدرهم لحمٌ. يريد سرتُ فيه، ورطل منه. قال: وحسّن الحذف تعيّن المحذوف، كما حسّنه في الخبر والصلة، والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة. قال: ويمكن أن يكون منه ﴿ ذلك الذي يبشّر الله عباده ﴾[٣] أي به[٤].

قال أبو حيّان: وهذا الذي ذكره في الموصول ذكره أصحابنا في خبر المبتدأ، لا في صلة الموصول، ولا ينبغي أن يذهب إلى ذلك إلاّ بسماع ثابت عن العرب لا يحتمل التأويل[٥].

وهذا الذي أشار إليه أبو حيّان في خبر المبتدأ، ذكره ابن عصفور في

---

(١) المؤمنون: ٣٣.
(٢) شرح الكافية الشافية ١/٢٩٢.
(٣) الشورى: ٢٣.
(٤) ارتشاف الضرب ورقة ١٣٩، همع الهوامع ١/٣١٠.
(٥) الارتشاف ١٣٩، الهمع ١/٣١٠.

باب المبتدأ والخبر، فقال عن الضمير العائد على المبتدأ: إن كان مخفوضاً بحرف جرّ جاز إثباته وحذفه، نحو قولك: السمنُ منوان بدرهمٍ. أي منوان منه[1]...

وهذا الذي أجازه ابن عصفور في خبر المبتدأ منعه في الموصول، حيث اشترط لجواز الحذف أن يدخل على الموصول حرف خفض من جنس الحرف الذي دخل على الضمير، نحو: امرُرْ بالذي مررتُ به. قال: فإن لم يدخل فلا يجوز حذفه أصلاً، فإن سمع من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه، وذلك نحو قولك: جاءني الذي مررتُ به، لا يجوز أن تقول: جاءني الذي مررتُ، وتحذف المجرور[2].

ولكن ابن الحاج أجاز ما منعه ابن عصفور، فقال: «اشترِ السَّمنَ الذي منوان بدرهم» جائز بلا شك، والحذف من الصلة أحسن من الحذف من الخبر، وكذلك «أعجبني الذي الذكر جميل» تريد له[3].

وابن الحاج في هذا يردّ على ابن عصفور، وهو بذلك قد سبق ابن مالك في تقرير هذه القاعدة، وهي جواز حذف الضمير إذا جُرَّ بحرف متعيّن. وانظر إلى قول ابن الحاج: «والحذف من الصلة أحسنُ من الحذف من الخبر» وقول ابن مالك: «والموصول بذلك أولى».

---

(١) المقرّب ١/٨٤.
(٢) المقرّب ١/٦٢، شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ١/١٨٥.
(٣) ارتشاف الضرب ورقة ١٣٩.

(٤)
مطابقة ضمير الصلة للموصول

لا بدّ في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول، يربطها به. قال ابن مالك في ألفيته عن الموصولات:

وكلّها يلزم بعده صلة ... على ضمير لائق مشتملة

وحكم هذا الضمير مطابقته للموصول في الإفراد والتذكير والحضور وفروعها. قال أبو حيان: وإذا ابتدأت بضمير متكلم أو مخاطب وأخبرت عنه بالذي وفروعه، أو بموصوف بالذي أو بنكرة، جاز أن يعود الضمير مما بعد الموصول أو النكرة غائباً نحو: أنا الذي قام، وأنت الذي قام، وأنا الرجلُ الذي قام، وأنت الرجلُ الذي قام، وأنا رجلٌ يأمر بالمعروف، وأنت رجلٌ يأمر بالمعروف. ويجوز أن يعود مطابقاً للضمير في تكلمه أو خطابه، فتقول: أنا الذي قمتُ، وأنت الذي قمتَ، وأنا الرجل الذي قمتُ، وأنت الرجل الذي قمتَ، وأنا رجلٌ آمرُ بالمعروف، وأنت رجل تأمرُ بالمعروف. والتثنية والجمع تجري هذا المجرى. ومراعاة ضمير التكلم والخطاب كثير في لسان العرب نثراً ونظماً، فقول من خصّ ذلك بالشعر، وقول من منع ذلك وهم الكوفيون خطأ[1].

وقد أشار المبرّد من قبل إلى هذه المسألة فقال[2]: «ولو قلت: أنا الذي قمتُ وأنت الذي ذهبتَ، لكان جائزاً ولم يكن الوجه. وإنما وجه الكلام: أنا

(١) ارتشاف الضرب ورقة ١٣٩. وانظر شرح جمل الزجّاجي ١/١٨٨، همع الهوامع ١/٢٩٨.
(٢) المقتضب ٤/١٣١ ـ ١٣٢.

الذي قام وأنت الذي ذهب، ليكون الضمير في الفعل راجعاً إلى الذي. وإنما جاز بالتاء إذا كان قبله أنا وأنت لأنك تحمله على المعنى.. ومما جاء من هذا المعنى قول مهلهل:

وأنا الذي قَتَلتُ بكراً بالقنا وتركتُ تغلبَ غير ذاتِ سنامِ[1]

وقال أبو النجم:

يا أيُّها الذكرُ الذي قد سُؤتني وفضحتني وطردتَ أمَّ عياليا »

قال الفارقي: والوجه ساءني وفضحني وطرد، فحمله على المعنى من حيث كان منادى والنداء خطاب[2].

وقال ابن عصفور: فمن الحمل على المعنى قوله:

أنا الذي فررتُ يوم الحرَّة والشيخ لا يفرّ إلاّ مرة

وكذلك قوله:

أنا الذي سَمَّتْنِ أمي حيدرةْ

ولو حمل على اللفظ لقال: أنا الذي فرَّ، وأنا الذي سمَّتهُ أمُّه[3]..

وقد أجاز ذلك ابن الشجري، فقال في قول الإمام علي:

أنا الذي سمّتنِ أمي حيدرةْ

لمّا كان الذي هو أنا في المعنى، وليس مما يحمل على الضرورة، لأنه قد جاء مثله في القرآن نحو ﴿بل أنتم قوم تجهلون﴾[4] فتجهلون فعل خطاب وصف به اسم غيبة كما ترى، ولم يأتِ بالياء وفاقاً لقوم، ولكنه جاء وفق

---

(١) قال الفارقي: يريد (وأنا الذي قتل) فحمل الكناية على المعنى. انظر الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٢) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٣٣٠.

(٣) شرح جمل الزجّاجي ١/١٨٩. وانظر المقرّب ١/٦٣.

(٤) النمل: ٥٥.

المبتدأ الذي هو أنتم في الخطاب[١]..

قال ابن الحاج: وإنما يجوز ذلك عندي، على ضعفه، مع اتصاله، نحو: أنا الذي فعلتُ وأنت الذي فعلتَ. فإن قلت: أنا الذي لم أزل مع تغيّر الإخوان وتقلّب الأزمان أكرمك، لم يجز[٢].

وهكذا يرجّح ابن الحاج في هذه المسألة أن يعود الضمير غائباً على الموصول، ويضعّف جواز عودته مطابقاً للضمير في التكلّم والخطاب، وهو في ذلك موافق لقول المبرّد «لكان جائزاً ولم يكن الوجه»، بل يقيّد ابن الحاج جواز المسألة باتصال الصلة.

---

(١) ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ص ١٠٤.

(٢) ارتشاف الضرب ورقة ١٣٠.

(٥)

الفصل بين الموصول والصلة

قال ابن مالك في الكافية الشافية[١]:

وصلةُ الموصولِ منه كالْعَجُزْ فوصلُها حتمٌ، وسبقٌ لم يجُزْ
وإنه عن الفصلِ بأجنبيّ وما يشذّ اقصر على المرويّ
والفصل بالنداء قبلَ من قُصدْ به أجزْ، وغيره نزراً وُجِدْ
وباعتراضٍ فصلوا كَـ (ساء مَنْ ـ وما التشكّي نافعٌ ـ يشكو الزمنْ)

الموصول والصلة بمنزلة الكلمة الواحدة، فالموصول كصدر الكلمة، والصلة كعجزها، وأشبه شيء بهما الاسم المركّب تركيب مزج . . فحقّهما أن يتصلا، فلا يفصل بين الموصول والصلة، ولا بين بعض الصلة وبعض بأجنبيّ، بل لا يخبر عن الموصول إلّا بعد تمامها أو تقدير تمامها[٢].

وقد فصل بينهما بالنداء فصلاً حسناً، إن كان الذي يلي المنادى هو المنادى في المعنى، كقول الشاعر:

وأنت الذي ـ يا سعدُ ـ بؤتَ بِمَشْهَدٍ كريمٍ وأثواب المكارمِ والحمدِ

فإن لم يكن كذلك عُدّ شاذّاً، كقول الفرزدق:

تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من ـ يا ذئبُ ـ يصطحبان[٣]

(١) شرح الكافية الشافية ١/٣٠٧.
(٢) شرح الكافية الشافية ١/٣٠٨، شرح الكافية للرضي ١/٦٠.
(٣) شرح الكافية الشافية ١/٣٠٩.

ويجوز أن يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة، نحو: جاء الذي إياه ضربت، جاء الذي زيداً ضربَ. لأن الفصل ليس بأجنبيّ منهما[1].

وقد أجازوا الفصل بجملة القسم، كقول جرير:

ذاكَ الذي ـ وأبيك ـ يعرف مالكاً والحقُّ يدفعُ تُرَّهاتِ الباطلِ[2]

قال ابنِ مالك: والقسمِ ليس بأجنبي، لأنه مؤكّد للصلة، كقول النبي ﷺ: «وأَبَنُوهُم بمَنْ ـ واللهِ ـ ما علمتُ عليه من سوءٍ قطّ» فالفصل في هذا لا يختصّ بضرورة[3].

ولكن أبا علي الفارسي جعل الاعتراض بينهما بجملة القسم ضرورة، قال: فأما قوله: «ذاك الذي ـ وأبيك ـ تعرف مالك» فضرورة لا يقاس عليه... قال: فإن قلت: قد فصلوا بين الصلة والموصول بالنداء في قوله: «نكن مثل مَنْ يا ذئب يصطحبان» فالجوابُ عنه أن النداء ضربٌ من التنبيه، فشابه المنادى «ها» التي ينبّه بها في مررت بهذا ونحوه[4]...

وقد وافق ابن عصفور جمهور النحاة فقال: ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول، ولا بين أبعاض الصلة بأجنبي، وهو ما ليس من الصلة، إلاّ بجمل الاعتراض، وهي كل جملة فيها تشديد للصلة، أي تأكيد وتبيين، نحو قوله:

ذاك الذي ـ وأبيك ـ يعرف مالكاً والحقُّ يدفع ترّهات الباطلِ

ففصل بالقسم بين الذي وصلته لما فيه من معنى التأكيد[5]...

---

(1) شرح الكافية للرضي ١/٦٠، همع الهوامع ١/٣٠٣، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ـ القسم الثالث ١/١٨٦.

(2) همع الهوامع ١/٣٠٣، مغني اللبيب ص ٤٣٦.

(3) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٣٠٩. والحديث المذكور جزء من حديث الإفك ـ وأبنوهم أي اتهموهم. انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٧/١١٥.

(4) شرح أبيات مغني اللبيب ٦/٢١٢.

(5) المقرّب ١/٦٢، شرح جمل الزجّاجي ١/١٨٦.

قال: ومثال التبيين قوله تعالى: ﴿والذين كسبوا السيئاتِ جزاء سيئة بمثلها وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾[1]. فقوله: ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ من كمال الصلة، ألا ترى أن جزاء السيئة من رهوق الذلّة لهم؟[2].

وإذا عدنا إلى صاحبنا ابن الحاج وجدناه يتابع أبا عليّ الفارسيّ ويخالف جمهور النحاة، فيجعل الفصل بين الصلة والموصول بالقَسَم ضرورة شعرية لا تجوز في الكلام.

يقول ابن الحاج في نقده لمقرّب ابن عصفور:

«وما اقتضاه تصريحه من جواز الفصل بجملة الاعتراض بين الموصول وصلته فاسد. نصّ أبو علي في الإغفال على أن ذلك لا يجوز، وإن جاز ذلك بين المبتدأ والخبر، كقولك: إنّ زيداً ـ فافهم ـ رجلٌ صالح. فهذا نصّ صريح في امتناع: إن الذي ـ فافهم ما أقول ـ جاءني رجل صالح. وقد نصّ المؤلف على جوازه. ثم اعترض أبو علي بقوله:

ذاك الذي ـ وأبيك ـ تعرف مالكٌ

والفصل إن جاز للقسم نحواً ليس لغيره، ألا ترى أنه لا يستغني وحده، ولا يوصف به، ولا يوصل، ويدخل بين الجازم والمجزوم، والناصب والمنصوب، نحو: إن تأتني والله آتك، وإذن والله آتيَك. فالقَسَم مما اتّسع فيه لكثرته، فلذلك يجوز أن يفصل بين الصلة والموصول في الشعر، ولا يُقاس عليه غيره.

فهذا نصّ على أن مثال البيت لا يجوز في الكلام، وإنما هو خاصٌّ بالشعر، وأورده المصنف على أنه مثال لما ذكر جوازه في القانون الذي عنده، وذلك كله فاسد»[3]. انتهى كلام ابن الحاج.

أقول: وما ذهب إليه ابن عصفور هو الراجح في نظري، لما يلي:

---

(١) سورة يونس آية: ٢٧.

(٢) شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ١/١٨٦.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ٦/٢١٣.

١ ـ تصريحهم بأن القسم مما اتّسع فيه لكثرته، فيدخل في الكلام بين المبتدأ والخبر، وبين الجازم والمجزوم، وبين الناصب والمنصوب، فلماذا نقصره في باب الموصولات على الضرورة الشعرية!

٢ ـ ورود الفصل بالقسم في الحديث النبوي، في صحيح مسلم، يقطع بصحة مذهب ابن عصفور، حتى قال ابن مالك: فالفصل في هذا لا يختصّ بضرورة[١].

ولا يقال هنا إن النحاة اختلفوا في الاحتجاج بالحديث على قضايا النحو، وذلك لأن الحقّ أن الحديث يحتجّ به[٢]. هذا فضلاً عن أن ابن الحاج كان يستدلّ بالحديث كما صرّح بذلك ابن الطيب الفاسي[٣].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٣٠٩.
(٢) راجع كتابنا النحاة والحديث النبوي.
(٣) شرح كفاية المتحفظ ص ٩٨.

(٦)
«ما» المصدرية
هل هي حرف أو اسم؟

اختلف سيبويه والأخفش في «ما» إذا كانت والفعلَ مصدراً. فعند سيبويه هي حرف بمنزلة «أَنْ». والأخفش يراها اسماً بمنزلة «الذي». فسيبويه كان يقول في: أعجبني ما صنعت، إنّه بمنزلة: أعجبني أَنْ قُمت. والأخفش يقول: أعجبني ما صنعت، كما تقول: أعجبني الذي صنعته، ولا يُجيز: أعجبني ما قمت، لأنه لا يتعدّى[1].

قال المبرّد: والقياس والصواب قول سيبويه[2].

قال المرحوم الشيخ عضيمة: رأي المبرّد هنا صريح وواضح كلّ الوضوح في أنه يرى أن «ما» المصدرية حرف لا اسم، فقد ارتضى مذهب سيبويه، وجعله الصواب، وضعّف مذهب الأخفش، ثم رماه بالتخليط. والعجيب بعد هذا أن ينسب الرضي والسيوطي إلى المبرّد بأنه يرى أنّ «ما» المصدرية اسم كما يراه الأخفش[3].

وقد أيّد أبو علي الفارسي مذهب سيبويه، فقال: والقول عندي فيها أنها مع ما بعدها من الفعل بتأويل المصدر، وأنه حرف ليس باسم، لأني وجدت صلته في مواضع لا يجوز أن يعود منها إليه شيء، فمن ذلك قوله

---

(١) المقتضب ٣/ ٢٠٠، المسائل البغداديات ٢٧١، شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤٢.

(٢) المقتضب ٣/ ٢٠٠.

(٣) المقتضب ٣/ ١٠٠ ـ ٢٠١ الحاشية.

تعالى: ﴿ ومما رزقناهم ينفقون ﴾[1].

ثم استدلّ أبو علي لهذا الرأي بعدد من الأدلة والآيات. ثم قال: فإذا احتملت الصلة العائد منها إليه نحو: ما صنعتَ يعجبني، كان اسماً إذا قدّرتَ فيها العائد. وإذا لم تقدّر العائد ولم تنوه كان حرفاً، فعلى هذا فأجره[2].

وقد تابع هذا الرأي أيضاً ابن عصفور، فذهب إلى أن «ما» المصدرية حرف. قال: وزعم أبو الحسن الأخفش أن «ما» المصدرية اسم بمنزلة الذي، فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، تقديره: يعجبني الصنع الذي صنعته، وحذف الضمير من الصلة. قال ابن عصفور: وهذا فاسد بدليل قوله:

.... بما لستُما أهلَ الخيانـةِ والغَدْرِ

ألا ترى أنه لا يسوغ هنا تقديرها بالذي، أعني ما المصدرية لا تدخل على جملة اسمية أصلاً[3].

أما ابن الحاج فقد تابـع الأخفش، في أنّ «ما» المصـدرية اسم موصول، فقال في نقد المقرّب لابن عصفور: إني تأمّلتُ «ما» المصدرية فلاحَ لي أنه لا وجود لها، وإنما هي موصولة يُراد بها المصدر، وحذف الضمير معها كثيراً لأمر خاصٍ بالمصدر لا يتسع لي الآن ذكره. ومما يدلّ على أنه لا وجود لها أنه لا يقال: يعجبني ما لا يقومُ زيدٌ، كما يقال: أنْ لا يقومَ زيد. ونصّ أبو علي على أنه يقال: ما لا أقوم. وفي قوله هذا عندي نظر[4].

---

(١) المسائل البغداديات ٢٧٢. والآية المذكورة من سورة البقرة: ٣.
(٢) المسائل البغداديات ٢٧٥.
(٣) شرح جمل الزجّاجي ٢/٤٥٧.
(٤) شرح أبيات مغني اللبيب ٥/٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٧)

الخبر في نحو قولهم: ضربي زيداً قائماً هل هو محذوف جوازاً أو وجوباً؟

قال السيوطي: وهذه المسألة طويلة الذيول، كثيرة الخلاف، وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل[١].

والذي يعنينا في هذا المجال، هو موقف ابن الحاج منها.

مذهب الجمهور أن «ضربي» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و«زيداً» مفعول به، و«قائماً» حال.

وقال الجمهور بتقدير الخبر، ولكنهم اختلفوا في كيفية تقديره وفي مكانه؛ فقال الكوفيون تقديره: ثابت أو واقع بعد «قائماً». وقال البصريون: يقدّر قبل «قائماً». واختلفوا في كيفيته، فقال الأخفش تقديره: ضربني زيداً ضربُه قائم، واختاره ابن مالك. وقال الجمهور: تقديره: «إذْ كان قائماً» إن أردت الماضي، و«إذا كان قائماً» إن أردت المستقبل، فحذف كان وفاعلها ثم الظرف. وكان هذه تامّة لا ناقصة[٢].

وهل يجوز إظهار الخبر في هذه المسألة؟

مذهب الجمهور أن الخبر مما يجب حذفه، وتابعهم ابن عصفور. وقيل: يجوز إظهاره، وإليه ذهب ابن الحاج.

---

(١) همع الهوامع ٢/٤٤. وقد ذكر السيوطي هذه المسألة في الأشباه والنظائر ٤/٢٣٧.

(٢) الارتشاف ورقة ١٥٣، همع الهوامع ٢/٤٤ وما بعدها. شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٦، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٩٦، شرح الكافية للرضي ١/١٠٤.

قال ابن عصفور: والخبر بالنظر إلى الإثبات والحذف ثلاثة أقسام: قسم يلزم فيه حذف الخبر، وهو المبتدأ الواقع بعد لولا... والمبتدأ إذا كان مصدراً قد سدّت الحال مسدّ خبره نحو قولك: ضربي زيداً قائماً[1]...

فردّ عليه ابن الحاج في نقد المقرّب قائلاً: عدّه نحو «ضربي زيداً قائماً» مما يلزم فيه حذف الخبر خطأ. فلا مانع من قولك: ضربي زيداً إذا كان قائماً، أو إذْ كان قائماً. ولم يقل أحد إن هذا خبر لا يثبت. وكذلك أيضاً لا مانع يمنع: ضربي زيداً قائماً حسن. وقد مثّل أبو الحسن في الأوسط بقولك سمعُ أذني زيداً يقول ذلك حسن. انتهى[2].

وقد صحّح الشيخ خالد مذهب الجمهور، قال: والصحيح أن الخبر محذوف وجوباً لسدّ الحال مسدّه، كما نبّه عليه الناظم بقوله:

وقبل حالٍ لا يكون خبراً　　عن الذي خبره قد أُضمرا[3]

---

(١) المقرّب ١/٨٤ـ ٨٥، شرح جمل الزجّاجي ١/٣٥١ ـ ٣٥٢.
(٢) ارتشاف الضرب ورقة ١٥٤.
(٣) التصريح على التوضيح ١/١٨١.

(٨)
الرابط في جملة الخبر

إذا وقع خبر المبتدأ جملة فلا بدّ فيها من رابط يربطها بالمبتدأ لئلا تقع أجنبية من المبتدأ. والأصل في الربط الضمير، ويُغني عنه أشياء منها: الإشارة إلى المبتدأ، ومثّل لها ابن عصفور[١] بقوله تعالى: ﴿ ولباس التقوى ذلك خير﴾[٢].

وخصّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً، والخبر إشارة للبعيد. فيمتنع عنده نحو: زيدٌ قام هذا، وزيدٌ قام ذاك[٣].

قال ابن الحاج: ويلزم على قوله ـ يعني ابن عصفور ـ أن يجوز: زيدٌ قام هذا أو ذاك. وليس الأمر عندي كذلك، فأكثر ما ورد ذلك إذا كان المبتدأ بصلة أو صفة، فيحتاج إلى إعادته بلفظ الإشارة المستعمل فيها بعد، كـ «ذلك» و«ذاك» و«أولئك» ويكون له موقع ليس للضيمر، لأنه ليس في الضمير دلالة على البعد. ومن ذلك: ﴿ والذين كذّبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار﴾[٤] ﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلّف نفساً إلاّ وِسعها أُولئك﴾[٥] انتهى[٦].

---

(١) المقرّب ١/٨٣، شرح جمل الزجاجي ١/٣٤٥.
(٢) الأعراف ٢٦.
(٣) مغني اللبيب ٥٥٣، التصريح ١/١٦٥، همع الهوامع ٢/١٨.
(٤) الأعراف ٣٦.
(٥) الأعراف ٤٢.
(٦) ارتشاف الضرب ورقة ١٥٨.

وردّوا على ابن الحاج الشرط الأول، وهو كون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً، قال ابن هشام: والحجة عليه في قوله تعالى: ﴿ إن السمع والبصر والفؤاد كلّ أُولئك كان عنه مسئولاً ﴾[1] ولا حجة عليه في قوله تعالى: ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ لاحتمال كون «ذلك» فيها بدلاً أو بياناً[2]...

أقول: ذكر ابن الحاج أن هذا التخصيص هو الأكثر، ومع ذلك لم يردّوا عليه الشرط الثاني، وهو كون الإشارة للبعيد.

---

(١) الإسراء ٣٦.

(٢) مغني اللبيب ٥٥٣، التصريح ١/١٦٥.

(٩)
ما الرابط في قوله تعالى:
﴿ والذين يتوفّون منكم ويذرون أزواجاً يتربّصن بأنفسهنّ ﴾ البقرة ٢٣٤

اختلف في تقدير هذه الآية، فقيل: ﴿ الذين ﴾ مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: وفيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفّون منكم. ومثله: ﴿ السارق والسارقة ﴾ ﴿ الزانية والزاني ﴾. وقوله: ﴿ يتربّصن ﴾ بيان الحكم المتلو. وهذا قول سيبويه[١].

وقال الأخفش: خبر ﴿ والذين يتوفّون ﴾: يتربصن بعد موتهم، والتقدير: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهنّ بعدهم أو بعد موتهم، ثم حذف «بعد موتهم» كما يحذف بعض الكلام[٢]. فالرابط عنده محذوف.

وقال أبو جعفر النحاس: ومن أحسن ما قيل فيها قول المبرّد، قال التقدير: والذين يتوفّون منكم ويذرون أزواجاً أزواجهم يتربصن بأنفسهن[٣]. . .

وقال الكسائي ـ وتبعه ابن مالك: الأصل: يتربص أزواجهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدّم ذكرهنّ، فامتنع ذكر الضمير لأن النون لا تضاف، لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير[٤].

---

(١) العكبري ١/٩٨، البحر المحيط ٢/٢٢٢.
(٢) معاني القرآن للأخفش ١/١٧٦، إعراب القرآن للنحاس ١/٢٦٩.
(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٦٩.
(٤) مغني اللبيب ٥٥٥.

وقيل: المبتدأ محذوف، و﴿ الذين ﴾ قام مقامه. تقديره: وأزواج الذين يتوفّون منكم، والخبر ﴿ يتربّصن ﴾، ودلّ على المحذوف قوله: ﴿ ويذرون أزواجاً ﴾. فجاءت العبارة في غاية الإيجاز[1].

وقد ذهب ابن الحاج إلى هذا الرأي الأخير، قال: «خرّج على حذف مضاف أي أزواج الذين يتوفّون. وقال الكسائي: يتربص أزواجهم. وقال الأخفش: بعدهم أو بعد موتهم. وقال المبرّد: أزواجهم يتربّصن، حذف المبتدأ»[2].

فالرابط عند ابن الحاج هو النون في قوله تعالى: ﴿ يتربّصن ﴾.

---

(١) العكبري ١/٩٨، القرطبي ٣/١٧٤، النحاس ١/٢٦٩، البحر المحيط ٢/٢٢٢.
(٢) ارتشاف الضرب ورقة ١٥٨.

(١٠)
دخول الفاء على خبر المبتدأ جوازاً

الأصل أن الخبر مرتبط بالمبتدأ فلا يحتاج إلى حرف يربط بينهما، فحقُّ الخبر ألاّ تدخل عليه الفاء. ولكن إذا تضمّن المبتدأ معنى الشرط، وكان دالاًّ على العموم، جاز دخول الفاء على الخبر[١].

قال أبو حيان: ومعنى دخول الفاء في هذا جوازاً، أنه يجوز لك أن تراعي أن الخبر مستحق بالصلة أو بالصفة فتدخل الفاء ولا بدّ، أو لا تراعي هذا المعنى فيمكن أن يكون مستحقاً به أو بغيره فلا تدخل. فهما معنيان يجوز لك أن تراعي هذا وأن تراعي هذا[٢].

وقال ابن عصفور: ويجوز دخول الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة عامة، بشرط أن تكون الصلة أو الصفة ظرفاً أو مجروراً أو جملة فعلية غير شرطية يكون الفعل معها على هيئة لا تنافي أداة الشرط، وبشرط أن يكون الخبر مستحقاً بالصلة أو الصفة[٣].

وهذا الكلام يشمل نوعين:

١ ـ الاسم الموصول بظرف، أو مجرور تام، أو جملة فعلية لا تقبل

---

(١) الارتشاف ورقة ١٦٢، همع الهوامع ٢/٥٦، شرح الكافية للرضي ١/١٠١، شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٩، الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٠٣، شرح الكافية الشافية ٣٧٤، شرح الأشموني ١/٢٢٤.

(٢) ارتشاف الضرب ورقة ١٦٣.

(٣) المقرّب ١/٨٦.

أداة الشرط، نحو: الذي يأتيني أو في الدار فله درهم، والذي عندي فمكرم. ومنه قوله تعالى: ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند ربّهم ﴾[1].

وشرط ابن الحاج في هذا النوع ألّا يدخل على المبتدأ ما ينافي الشرط كالنفي والاستفهام، فلا يجوز: ما الذي يأتيني فله درهم، ولا: مَنْ الذي يأتيني فله درهم. قال أبو حيان: ولم أجد من نصَّ على هذا[2].

٢ ـ النكرة الموصوفة بظرف، أو مجرور، أو جملة فعلية لا تقبل الشرط، نحو: رجلٌ يسألني أو في المسجد فله درهم، ورجلٌ عنده حزم فهو سعيد، وكُلّ رجلٍ يتقي الله فسعيد، وكلُّ رجلٍ عندي أو في المسجد فمكرّم.

وخصّ ذلك ابن الحاج بـ«كُلّ» وحدها[3]. قال السيوطي: والصحيح التعميم[4].

ولا يجوز دخول الفاءِ، والصلةُ غير ما ذكر. ونصّ ابن الحاج على أنه يجوز أن تكون الصلة جملة اسمية نحو: الذي هو يأتيني فله درهم، والذي هو في الدار فكذا. قال: ولا مانع من ذلك[5].

فإن كانت الصلة مصدّرة بأداة الشرط نحو: الذي إنْ يأتني أكرمْه مكرمٌ، فالصحيح أنه لا يجوز دخول الفاء، وهو مذهب ابن السراج والفارسي. وأجاز ذلك بعضهم نحو: الذي إن تطلع الشمس ينظرْ إليها فهو صحيح النظر...

وذكر ابن الحاج أن سيبويه لم يذكر ما شرطه الفارسي وابن السراج.

---

(١) البقرة: ٢٧٤.
(٢) ارتشاف الضرب ورقة ١٦٣.
(٣) ارتشاف الضرب ورقة ١٦٣.
(٤) همع الهوامع ٢/٥٨.
(٥) الارتشاف ورقة ١٦٣.

قال: ولا مانع من جواز ذلك[1].

وأجاز الأخفش دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط نحو: زيدٌ فمنطلقٌ.

وفي كتاب النقد لابن الحاج[2]: «زيدٌ فاضربه، وزيدٌ فليقمْ جائز عند الأخفش والفرّاء وجماعة، ونقل ذلك الفارسي وابن جني، وحملا عليه قوله:

يـا ربّ موسى أظلَمي وأظْلَمُـهْ　　فـاصبُبْ عليه مَلَكـاً لا يرحَمُـهْ[3]

وأجاز الفرّاء أيضاً: زيداً فليقمْ على تأويل مُرْ زيداً فليقمْ».

---

(١) الارتشاف ورقة ١٦٣.

(٢) الارتشاف ورقة ١٦٣.

(٣) قال البغدادي: معناه أظلمنا. كقوله: أخزى الله الكاذب مني ومنه أي منّا. فالمعنى: أظلمنا فاصبب عليه. وهذا يدلّ على جواز ارتفاع زيد بالابتداء في نحو: زيدٌ فاضربه إن جعلت الفاء زائدة على ما يراه أبو الحسن. خزانة الأدب/ تحقيق هارون ٤/٣٦٩.

(١١)
هل «كان» فعل أو حرف؟

المشهور الذي عليه الجمهور أن كان وأخواتها أفعال، لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها.

وذهب الزجّاجي إلى أن (كان) وأخواتها حروف[١]. وقد جعل لها الزجّاجي العنوان التالي في كتابه الجمل «باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار وهي كان وأمسى وأصبح...»[٢].

وقال أبو القاسم بن العريف (المتوفى سنة ٣٩٠ هـ) في شرح الجمل: وإنما سمّى الزجّاجي كان وأخواتها حروفاً لأنها لا تدلّ على حَدَث، ولا تضارع الفعل المتعدي فضعفت لذلك، فأشبهت الحروف، فسمّاها حروفاً لذلك»[٣].

ولكن ابن عصفور في شرحه لجمل الزجّاجي غيّر العنوان الذي وضعه الزجاجي وجعل مكانه «باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر»[٤]، ثم قال في الشرح: «وهي أفعال كلها بلا خلاف إلّا ليس فإن فيها خلافاً»[٥].

وهكذا عاد ابن عصفور بالمسألة إلى مذهب الجمهور، ثم ذكر

---

(١) همع الهوامع ١/٢٨.
(٢) الجمل في النحو ص ٤١.
(٣) الجمل في النحو ص ٤١/ الحاشية.
(٤) شرح جمل الزجّاجي ١/٣٧٦.
(٥) شرح جمل الزجّاجي ١/٣٧٨.

الخلاف بين النحويين: هل تدلّ هذه الأفعال على معنى الحَدَث أم لا؟ قال: فمنهم من ذهب إلى أنها ليست بمأخوذة من حدث وإنما هي لمجرّد الزمان... ثم قال: والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها، وقد تقرّر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول[1].

وابن الحاج يقوّي مذهب مَنْ يقول بحرفيّة كان، ويردّ على ابن عصفور. قال ابن الحاج في نقد المقرّب: حكى العبديّ في شرح الإيضاح أن المبرّد قال إن «كان» حرف...

قال ابن الحاج: هو وإن كان في بادىء الرأي ضعيفاً، إلّا أنه أقوى لمن تأمّل، لأنها لا تدلّ على حَدَث، بل دخلت لتفيد معنى المضيّ في خبر ما دخلت عليه[2].

وقد رجعت إلى المقتضب فوجدت المبرّد يكرّر في أكثر من موضع أن كان وأخواتها في وزن الفعل وتصرفه، وليست أفعالاً على الحقيقة[3].

وذكر ذلك أيضاً الشيخ عبد القاهر الجرجاني، ووضّحه في كتابه المقتصد، فقال عن كان وأخواتها: وهي أفعال غير حقيقية، ومعنى ذلك أنها سلبت الدلالة على الحَدَث، وإنما تدلّ على الزمان فقط[4]...

وفصّل ابن يعيش في شرح المفصل هذه المسألة، فقال: وأما كان وأخواتها فهي من أفعال العبارة واللفظ، لأنها تدخلها علامات الأفعال من نحو قد والسين وسوف، وتتصرف تصرّف الأفعال، نحو كان يكون فهو كائن وكن ولا تكن، وليست أفعالاً حقيقية، لأن الفعل في الحقيقة ما دلّ على حَدَث وزمان ذلك الحَدَث، وكان وأخواتها موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها، فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمان يؤتى به مع الجملة للدلالة على زمن وجود

---

(١) شرح جمل الزجّاجي ١/٣٨٥.
(٢) همع الهوامع ١/٢٨.
(٣) المقتضب ٣/٣٣، ١٨٩.
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٩٨.

ذلك الخبر. فقولك: كان زيدٌ قائماً، بمنزلة قولك: زيدٌ قائم أمس. وقولك: يكون زيدٌ قائماً، بمنزلة: زيدٌ قائم غداً. فثبت بما قلناه أنها ليست أفعالاً حقيقية، إذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر، وإنما هي مشبهة بالأفعال لفظاً[1]...

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٦.

(١٢)

متى يمتنع تقديم المفعول به على الفعل؟

قال ابن مالك في ألفيته:

والأصل في الفاعـل أن يتصلا	والأصل في المفعول أن ينفصلا
وقـد يُجـاء بخـلاف الأصـلِ	وقد يجي المفعول قبل الفعلِ

الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفعل والفاعل، وقد يقدّم على الفاعل جوازاً ووجوباً، وقد يقدّم على الفعل جوازاً ووجوباً. وقد يمتنع تقديمه فيجب تأخيره. ولذلك كلّه صور محدّدة[١].

قال ابن عصفور في المقرّب[٢]:

«وينقسم المفعول بالنظر إلى تقديمه على العامل، وتأخره عنه ثلاثة أقسام: قسمٌ يلزم فيه تقديمه على العامل: وهو أن يكون المفعول اسم شرط أو كم الخبرية في اللغة الفصيحة، أو كم الاستفهامية، أو اسماً غيرها من سائر أسماء الاستفهام إذا لم يقصد به الاستثبات، أو إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله، نحو قولك: إياك ضربت.

وقسم يلزم فيه تأخيره عنه: وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً، أو العامل غير متصرف، وإذا دخل على العامل ما النافية أو لا في جواب قسم، أو أداة من أدوات الاستفهام أو الشرط أو التحضيض أو لام التأكيد غير المصاحبة لأنّ، أو وقع صلة لموصول، أو صفة لموصوف لم يجزْ تقديم

(١) همع الهوامع ٣/٩ ـ ١١، حاشية الصبان ٢/٥٥، التصريح ١/٢٨٢.

(٢) المقرّب ١/٥٥ ـ ٥٦.

المفعول على الموصول أو الموصوف، ولا على شيء مما تقدّم ذكره.

وأما تقديمه على العامل وحده فجائز، إلّا أن يكون الموصول حرفاً ناصباً للفعل. لا يجوز: يعجبني أنْ زيداً يضربَ عمروٌ. أو يكون الموصول الألف واللام فإنه لا يجوز أيضاً الفصل بالمفعول بينهما وبين الاسم الواقع في صلتها.

وكذلك إن دخل على العامل خافض غير زائد لم يجُزْ تقديم المفعول على العامل ولا على الخافض. فإن كان زائداً جاز تقديم المفعول عليه، ولم يجزْ تقديمه على العامل وحده.

«وقسم أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك».

ولم يكتفِ ابن الحاج بما أورده ابن عصفور في هذا المجال، بل تعقّبه في نقد المقرّب، مبيّناً ما أغفله من هذه المسائل.

قال أبو حيان[1]:

«وذكر أبو العباس بن الحاج في نقده على ابن عصفور صاحب المقرّب، أنّ ابن عصفور أغفل النواصب والجوازم. ونصّ النحاة على أنه لا يجوز: لم زيداً أضربْ، ولا سرت حتى زيداً ألقى. ولا خلاف في ذلك...

وأغفل أيضاً قد وسوف وقلّما وربما.

وأغفل أيضاً أنه لا يجوز: ما زيدٌ عمراً إلّا يضربُ، على أنه يعمل ما بعد إلّا فيما قبلها. وذكر الرندي[2] والبهاري[3] أنه لا يجوز تقديم المفعول في مثل: ضرب القومُ بعضُهم بعضاً، لأن الفاعل مفسّر له. وذكر البهاريّ أنه لا يجوز تقديم الفاعل إذا كان المفعول مفسّراً له، نحو: «ضربَ بعضَ القوم بعضٌ». انتهى.

---

(١) ارتشاف الضرب ورقة ٢١٥.

(٢) الرندي هو أبو علي عمر بن عبد المجيد، من تلاميذ السهيلي، له شرح على جمل الزجّاجي، وهو من مُقرئي كتاب سيبويه. انظر بغية الوعاة ٢/٢٢٠ ـ الحاشية.

(٣) البهاريّ هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى، له في النحو «المنخل» وهو شرح على الجمل. ونقل عنه أبو حيان في الارتشاف. انظر بغية الوعاة ١/٤٠٧.

(١٣)
مسألة اللّبس بين المفعول به والفاعل

هذه المسألة من أشهر المسائل التي عُرِف بها ابن الحاج، ونازع فيها جمهور النحاة. فقد ذهب جمهور النحاة إلى أنه يجب أن يتقدم الفاعل ويتأخر المفعول إذا خِيفَ التباس الفاعل بالمفعول، وذلك بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة، إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلّا بالرتبة، كما في نحو: ضرب موسى عيسى، وأكرم ابني أخي[١].

قال الشيخ خالد: وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع في مثلها، وذلك بأن يكونا مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم، وكلها داخلة تحت قول الناظم:

وأخِّر المفعول إن لبسٌ حُذِرْ

فيتعين في هذه الصور أن يكون الأول منهما فاعلاً والثاني مفعولاً، قاله أبو بكر بن السراج في أصوله والمتأخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره[٢].

قال ابن عصفور في المقرب: ومرتبته ـ أي الفاعل ـ أن يكون مقدّماً على المفعول به، ويجوز تأخيره عنه بشرط أن يكون في الكلام لفظ مبيّن نحو قولك: ضرب زيداً عمروٌ، وضربت موسى سلمى، وضرب موسى

---

(١) شرح الأشموني ٢/٥٦، توضيح المقاصد للمرادي ٢/١٥، الارتشاف ورقة ١٩٦.
(٢) التصريح ١/٢٨١.

العاقل عيسى، أو معنى مبيّن نحو قولك: أكلت الحوّارى سلمى. فإن لم يكن في الكلام من ذلك شيء لم يجزْ التقديم، نحو قولك: ضرب موسى عيسى[1].

وقد نازع في ذلك أبو العباس بن الحاج في نقده على المقرّب، فأجاز تقديم المفعول به على الفاعل، محتجّاً بما يلي[2]:

١ ـ لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية.

٢ ـ الإلباس لا يعتبر على الإطلاق لأن في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لَبْس، ثم لا يقال بامتناعها، كتصغير عُمر وعمرو على عُمير، فإن اللفظ بهما واحد ولم يمنع ذلك من تصغيرهما أو تصغير أحدهما، وبدليل أسماء الأجناس والألفاظ المشتركة.

٣ ـ إن الإجمال من مقاصد العقلاء، فإن لهم غرضاً في الإجمال كما أن لهم غرضاً في البيان.

٤ ـ يجوز أن يقال: «زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر» من غير تعيين.

٥ ـ إن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق عند الأُصوليين، وشرعاً على الأصح[3]. وجائز عند النحويين، فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فإنهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول.

٦ ـ نقل الزجّاج في معانيه أنه يجوز في قوله تعالى: ﴿ فما زالت تلك دعواهم ﴾ كون ﴿ تلك ﴾ اسم زال و﴿ دعواهم ﴾ الخبر، ويجوز العكس.

---

(١) المقرّب ١/٥٣. والحوّارى: الخبز الأبيض المنقّى دقيقه من لباب البر. وانظر شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ١/١٦٣.

(٢) الارتشاف ورقة ١٦٩، توضيح المقاصد للمرادي ٢/١٦، أوضح المسالك ٢/١١٩، مغني اللبيب ٦٦٢، شرح الأشموني ٢/٥٦، همع الهوامع ٢/٢٥٩ التصريح ١/٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٣) قال الشنقيطي في أضواء البيان ١/٩٨: أما تأخير البيان إلى وقت الحاجة إلى العمل به فالتحقيق أنه جائز وواقع، وهو مذهب الجمهور.

مناقشة هذه الحجج:

في القاموس: لبس عليه الأمر يلبسه خلطه، وألبسه غطّاه، وأمر مُلبَس وملتبس مشتبه.

وقال الشنقيطي في أضواء البيان: اختلفت عبارات أهل الأصول في المجمل، والتحقيق أنه هو ما احتمل معنيين أو أكثر من غير ترجح لواحد منهما أو منها على غيره[1].

قال الأشموني: وما قاله ابن الحاج ضعيف لأنه لو قدّم المفعول وأخّر الفاعل، والحالة هذه ـ لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل، فيعظم الضرر ويشتدّ الخطر[2]..

وقال الشيخ يس[3]: قال اللقاني: يمكن الجواب عمّا احتجّ به ابن الحاج خَلاَ الأخير بأن الأمور المذكورة غاية ما تنتج جواز الإجمال، وما نحن فيه لو قدّم فيه المفعول لكان الظاهر أنه هو الفاعل، فليس من الإجمال بل من اللّبس، إذ الإجمال أن لا تتّضح الدلالة، واللّبس أن يدل اللفظ على غير المراد..

قال الشيخ يس: وقد نظم بعضهم الفرق بين اللّبس والإجمال فقال:

والفرقُ بين اللُّبسِ والإجمالِ	مما به يهتم في الأقوالِ
فاللفظُ إن أفهم غيرَ القصدِ	فاحكم على استعماله بالردِّ
لأنه اللُّبسُ، وأما المجملُ	فربما يفهمه من يعقلُ
وذاك أن لا تفهم المخالفا	ولا سواه بل تصير واقفا
وحكمه القبولُ في المواردِ	فاحفظه نظماً أعظم الفوائدِ

وقال المرادي[4]: ولا يلزم من إجازة الوجهين في الآية الكريمة جواز

---

(١) أضواء البيان ١/٩٣.
(٢) شرح الأشموني ٢/٥٦.
(٣) التصريح ٢/٢٨١.
(٤) توضيح المقاصد ٢/١٦.

مثل «ضرب موسى عيسى» لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها، وذلك واضح.

أما قوله تعالى: ﴿ فما زالت تلك دعواهم ﴾ ـ الأنبياء آية ١٥.

فقد قالت أبو حيان: «قال الحوفي وتبعه الزمخشري[١] وأبو البقاء[٢]: ﴿ تلك ﴾ اسم زالت، و﴿ دعواهم ﴾ الخبر. ويجوز أن يكون دعواهم اسم زالت وتلك في موضع الخبر. انتهى. وهذا الذي ذهب إليه هؤلاء قاله الزجّاج قبلهم، وأما أصحابنا المتأخرون فاسم كان وخبرها مشبّه بالفاعل والمفعول، فكما لا يجوز في باب الفاعل والمفعول إذا ألبس أن يكون المتقدم الخبر والمتأخر الاسم لا يجوز ذلك في باب كان. فإذا قلت: كان موسى صديقي، لم يجُزْ في موسى إلّا أن يكون اسم كان، وصديقي الخبر، كقولك: ضرب موسى عيسى، فموسى الفاعل وعيسى المفعول.

ولم ينازع في هذا من متأخري أصحابنا إلّا أبو العباس أحمد بن محمد عُرِف بابن الحاج، وهو من تلاميذ الأستاذ أبي علي الشلوبين ونُبهائهم، فأجاز أنَ يكون المتقدم هو المفعول والمتأخر هو الفاعل، وإن ألْبس. فعلى ما قرّره جمهور الأصحاب يتعين أن يكون تلك اسم زالت ودعواهم الخبر»[٣].

أقول: يبدو أن سيبويه ـ كما ذكر ابن الحاج ـ لم يعتدّ بقضية اللّبس في كثير من أبواب النحو، وإن لم يصرِّح بها في هذا الباب. ففي باب الاشتغال لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحاً للنصب كما في قوله تعالى: ﴿ إنّا كلّ شيء خلقناه بقدر ﴾[٤] بل جعل النصب في الآية مرجوحاً مثله في: زيداً ضربته[٥]. فإنه قال: فأما قوله عزّ وجلّ: ﴿ إنّا كلّ شيء خلقناه بقدر ﴾ فإنما هو على قوله: زيداً ضربته وهو عربي كثير[٦].

---

(١) الكشاف ٥٦٥/٢.

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن ١٣١/٢. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣٦٨/٢.

(٣) البحر المحيط ٣٠١/٦.

(٤) القمر: ٤٩.

(٥) التصريح ٣٠٣/١.

(٦) الكتاب ـ سيبويه ١٤٨/١.

وفي باب النائب عن الفاعل إذا بُني الفعل الثلاثي المعتلّ العين للمفعول يجوز في فائه ثلاثة أوجه: إخلاص الكسر وإخلاص الضمّ والإشمام، نحو: باع وسام. فإذا أسند هذا الفعل إلى ضمير متكلم أو مخاطب؛ فإن كان يائياً كباعَ اجتنب كسره وعُدِل إلى الضم أو الإشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل، وإن كان واوياً كسامَ اجتنب ضمّه وعُدِل إلى الكسر أو الإشمام[1].

قال ابن مالك في الألفية:

وإن بشكلٍ خيف لبسٌ يُجتَنبْ

قال الأشموني: ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبسْ على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرّح به في شرح الكافية[2] لم يتعرض له سيبويه، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً، ولم يلتفت للإلباس لحصوله في نحو مختار وتضارّ. نعم الاجتناب أولى وأرجح[3].

وقال ابن هشام: فلم يرَ (سيبويه) خوف إلباس المفسّر بالصفة مرجّحاً كما رآه بعض المتأخرين، وذلك لأنه يرى في نحو «خِفْتُ» بالكسر و«طُلْتُ» بالضم أنه محتمل لفعلي الفاعل والمفعول. ولا خلاف أن نحو «تضارّ» محتمل لهما، وأن نحو «مختار» محتمل لوصفهما، وكذلك نحو «مشتريّ» في النسب[4]. . .

---

(١) شرح الأشموني ٢/٦٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٦.

(٣) شرح الأشموني ٢/٦٣. وانظر توضيح المقاصد للمرادي ٢/٢٧.

(٤) مغني اللبيب ٦٦٢.

(١٤)
نيابة الجار والمجرور عن الفاعل

قال ابن مالك في الألفية:

وقابل من ظرف أو من مصدر   أو حرف جرّ بنيابة حري

قال الأشموني: والقابل للنيابة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال، كمُذْ ومنذ وربّ وحروف القسم والاستثناء، ونحو ذلك. ولا دلّ على تعليل كاللام والباء وعن إذا جاءت للتعليل[١].

هذا مذهب الجمهور، وبذلك وجّهوا قول الفرزدق:

يغضي حياءً ويُغْضَى من مهابته   فمـا يكلّم إلاّ حين يبتسمُ

فمن فيه للتعليل، ونائب الفاعل ضمير المصدر، والتقدير: يُغْضَى الإغضاءُ المعهود أو إغضاء من مهابته. قال ابن يعيش: ولا يكون «من مهابته» في موضع ما لم يسمّ فاعله لأن المفعول له لا يقام مقام الفاعل، لئلا تزول الدلالة على العلّة[٢].

وذكر ذلك ابن جني فيما كتبه على الحماسة، وتبعه أبو البقاء في شرح لمع ابن جني، فقال: والجمهور على منع نيابة المفعول له، خلافاً للأخفش، وضعّفه، قال الخفاف: وعلة المنع أن المفعول له مبني على سؤال مقدّر فكأنه من جملة أخرى[٣].

---

(١) شرح الأشموني ٢/٦٦.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٣.
(٣) التصريح ١/٢٩٠.

وقال أبو حيّان: ذهب الفارسي وابن جني والجمهور إلى أن المفعول من أجله لا يجوز أن يُقام مقام الفاعل سواء أكان منصوباً أم بحرف جر. وذهب بعضهم إلى أنه يجوز إذا كان بحرف جر، ومنه قوله:

يُغضي حياءً ويُغْضَى من مهابته[1]

وقد خالف ابن الحاج الجمهور في هذه المسألة، فأجاز أن يقوم كل مجرور مقام الفاعل.

قال ابن الحاج في نقد المقرّب لابن عصفور:

«نصّ أبو الفتح في التنبيه على مشكل الحماسة على أن قوله: «من مهابته» ليس نائب فاعل لأنه مفعول له، وليس مثل: سير بزيدٍ، لأن بزيدٍ مفعول في المعنى. وهذا خطأ، بل كلّ مجرور يقوم مقام الفاعل، فيجوز ذُهِبَ مع فلان، وامتُلِىءَ من الماء، وأُغْضِيَ من مهابة زيد، وسير في حال إقامته». انتهىٰ. نقله أبو حيان في تذكرته[2].

---

(١) الارتشاف ورقة ١٩٤.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ٥/٣١١.

(١٥)
إعراب المخصوص بعد حبّذا

قال ابن مالك في الخلاصة الألفية:

ومثل نِعْمَ حبَّذا الفاعلُ ذا وإن تُردْ ذمًّا فقل لا حبَّذا

اختلف كثيراً في توجيه أسلوب حبّذا. قال الأشموني: فاعل حبَّ هو لفظ «ذا» على المختار، وهو ظاهر مذهب سيبويه. قال ابن خروف بعد أن مثّل بحبّذا زيدٌ: حبّ: فعل. وذا: فاعلها. وزيد: مبتدأ وخبره حبذا، هذا قول سيبويه[١].

قال أبو حيّان: «ذهب ابن درستويه وابن كيسان والفارسي في البغداديات[٢] وابن برهان وابن خروف إلى أن ذا فاعل، ونسب إلى الخليل وسيبويه، وهذا قول من لم يدّعِ التركيب...

وذهب المبرّد[٣] وابن السراج والسيرافي والأكثرون إلى أنهما تركّبا وصارا اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء، ونسب إلى الخليل وسيبويه.

وذهب قوم منهم الأخفش وخطّاب الماردي إلى أنهما تركبا وصارا فعلاً، والمخصوص هو الفاعل...»[٤].

(١) شرح الأشموني ٣/٤٠.
(٢) البغداديات ص ٢٠١.
(٣) المقتضب ٢/١٤٥. وذهب إلى ذلك ابن جني في اللمع ص ١٤٢.
(٤) الارتشاف ورقة ٣٢١.

وقد اختلف في إعراب المخصوص بعد حبّذا؛ فمن قال بأن حبّذا اسم مركب أعربه مبتدأ والمخصوص الخبر، وقيل العكس.

ومن أعرب ذا فاعلاً فالمخصوص مبتدأ والجملة خبر. وقيل مبتدأ محذوف الخبر، وقيل خبر لمبتدأ محذوف، وقيل عطف بيان. وذهب ابن كيسان إلى أنه بدل من ذا.

واختار ابن الحاج أن يكون زيد بدلاً من ذا. قال: ولا يلزم منه حبَّ زيدٌ، لأنه استعمل استعمال الأمثال[١].

فابن الحاج في هذه المسألة موافق لابن كيسان. وقوله: «ولا يلزم منه حبَّ زيد لأنه استعمل استعمال الأمثال» توجيه لهذا التركيب، حتى لا يعترض معترض بأن البدل على نية تكرار العامل، لأن الأمثال لا تغيّر.

وردّ ابن هشام البدلية بأن البدل على نيّة تكرار العامل، والمخصوص هنا لا يحلّ محلّ الأول، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه[٢].

قال السيوطي: وأُجيب بعدم اللزوم، بدليل: إنك أنت[٣].

---

(١) الارتشاف ورقة ٣٢١، شرح أبيات مغني اللبيب ١٨٦/٧ نقلاً عن التذكرة لأبي حيّان.
(٢) مغني اللبيب ص ٦١٦.
(٣) همع الهوامع ٤٧/٥.

(١٦)
ما الزمن الذي يدلّ عليه فعل التعجب؟

إذا قلت: ما أحسنَ زيداً! فما الزمن الذي يدلّ عليه فعل التعجب؟

ذهب الأكثرون إلى أن فعل التعجب يدلّ على الماضي المتصل بالحال. فإذا أُريد الماضي المنقطع أُتي بكان، أو المستقبل أُتي بيكون. وقيل إنما يدل على الحال دون المضيّ، حكاه ابن بابشاذ وابن الدهّان عن المبرّد[١].

وقال ابن عصفور في شرح الجمل: اختلف في زمن فعل التعجب، فمنهم من ذهب إلى أنه بمعنى الحال، واستدلّ بأنك لا تقول: ما أحسن زيداً، إلاّ وهو في الحال حسن، وإذا أردت الماضي أدخلت كان فقلت: ما كان أحسن زيداً! ومنهم من ذهب إلى أنه بمعنى المضيّ إبقاء للصيغة على بابها، إلاّ أنه يدلّ على الماضي المتصل بزمان الحال، فيحصل الحال بحكم الانجرار، فإذا أردت الماضي المنقطع أتيت بكان. وهذا المذهب أولى لما فيه من إبقاء اللفظ على بابه، ألا ترى أن «أفعل» صيغة الماضي[٢].

وقال في المقرّب: تقول: ما كان أحسنَ زيداً! إذا أردت التعجب مما وقع وانقطع. فإذا أردت التعجب مما وقع ولم ينقطع إلى حين تعجبك لم تدخل كان[٣]...

---

(١) الارتشاف ورقة ٣٢٣، همع الهوامع ٥/٦١.

(٢) شرح جمل الزجّاجي ١/٥٨٤.

(٣) المقرّب ٧٦.

وقال ابن الحاج: يظهر لي أنّ ما أَحْسَنه وأَحْسِنْ به! صالح للأزمنة الثلاثة، وجائز أن يقيّد بكل واحد منها، كقولك: ما أحسن زيداً أمس وغداً والآن. إلاّ أنهم يقيدون في ما أحسنه إذا أرادوا الماضي بكـان، وفي المستقبل بيكون، نحو: ما أحسن ما يكون زيد. وقال سبحانه: ﴿ أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا ﴾[1].

(١) الارتشاف ورقة ٣٢٣، همع ٥/٦١. والآية في سورة مريم: ٣٨.

(١٧)

هل يُصاغ التعجب من الفعل المزيد؟

قال ابن مالك في الألفية ـ في صوغ فعلي التعجب:

وصغهما من ذي ثلاث، صُرِّفا قابلِ فضلٍ، تَمَّ، غيرِ ذي انْتِفا
وغيرِ ذي وصفٍ يضاهي أشهلا وغيرِ سالكٍ سبيلَ فُعِلا

للتعجب صيغتان قياسيتان هما: ما أَفْعَلَه، وأَفْعِل به. نحو: ما أَحْسَنَ زيداً وأَحْسِنْ به. ويصاغ فعلا التعجب من كل فعل ثلاثي مجرّد، متصرّف، تامّ، قابل معناه للتفاضل، غير مبني للمفعول، ولا منفي، ولا مدلول على فاعله بأَفْعَل.

فمن شروط التعجب أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً، فإذا كان الفعل مزيداً على وزن أَفْعَل ففيه ثلاثة مذاهب[1]:

أحدها: أنه لا يجوز البناء للتعجب منه مطلقاً. وهو مذهب الأخفش والجرمي والمازني وابن السراج والفارس في الإغفال.

الثاني: أنه يجوز مطلقاً، ونقل عن الأخفش ونسب إلى سيبويه، وصححه ابن هشام الخضراوي. وقال ابن مالك: هذا مذهب سيبويه والمحقِّقين.

والثالث: التفصيل بين أن تكون الهمزة في أَفْعَل للنقل فلا يجوز أن

(١) الارتشاف ورقة ٣٢٤، همع الهوامع ٤٢/٦.

يبنى منه صيغة التعجب، أو لا تكون فيجوز، وصحّحه ابن عصفور.

قال ابن عصفور: المزيد إن كان على وزن أَفْعَل، ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه نحو قولهم: ما أخطأه وما أصوبه وما أنتنه!.. وإن كانت للتعدية لم يجُزْ التعجب منه إلّا أن يشذّ ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه[1]...

قال ابن الحاج: هذا التفصيل الذي فصّله - يعني ابن عصفور - شيء لم يذهب إليه أحد ولا ذهب إليه نحويّ[2].

وقد أكّد الإمام الشاطبي كلام ابن الحاج في الردّ على ابن عصفور، فكرّر كلام ابن الحاج وزاد عليه، إذ قال: وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ولا ذهب إليها نحويّ. ويكفيه في الردّ مخالفته للإجماع، بناءً على أن إحداث قول خرق للإجماع. ثم أطال في الردّ عليه[3].

---

(١) المقرّب ٧٣.

(٢) الارتشاف ورقة ٣٢٤.

(٣) التصريح ٢/٩١.

(١٨)
هل يُصاغ فعل التعجب من الألوان؟

اختلف النحاة في جواز صوغ فعل التعجب من الألوان على ثلاثة مذاهب:

١ ـ ذهب البصريون[١] إلى أنه لا يجوز أن يُصاغ فعل التعجب من الألوان. واختلف في سبب المنع؛ فقيل لأن حق صيغة التعجب أن تُبنى من الثلاثي المحض، وأكثر أفعال الألوان إنما تجيء على افعلَّ نحو اخضرَّ. وقيل لأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل. وقيل لأن بناء الوصف من هذا النوع على وزن أَفْعَل ولم يبنَ منه أفعل تفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، ولما امتنع صَوْغ التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه، لجريانها مجرى واحداً في أمور كثيرة وتساويها في الوزن والمعنى[٢].

قال ابن عصفور: لم يجُزْ التعجب من العاهات والألوان لأن أفعالهما في الأصل على وزن افعلَّ وافعالّ، وهما أزيد من ثلاثة أحرف، ولذلك لم يُعلوا حَولَ وعَورَ وسَوِدَ لأنها في معنى احولّ واعورّ واسودّ، وأما قوله:

إذا الرجال شتوا واشتدّ أكلهم ... فأنت أبيضهم سِربالَ طباخِ

فلا يُقاس عليه لأنه ضرورة[٣].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ١٦ ص ٨٨.

(٢) التصريح ٢/٩٣، المقتصد ١/٣٨٠، همع الهوامع ٦/٤٢.

(٣) المقرّب ١/٧٣. والبيت لطرفة بن العبد في هجاء عمرو بن هند.

٢ ـ وأجاز ذلك الكسائي وهشام مطلقاً، نحو: ما أحمره!

٣ ـ أجاز بعض الكوفيين ذلك في السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان، نحو: هذا الثوب ما أبيضه! وهذا الشعر ما أسودَه[١]! ومن شواهد ذلك[٢]: سمع الكسائي: ما أسود شعره! وقالت أم الهيثم ـ وهي من العرب الذين يستشهد بكلامهم ـ: هو أسودُ من حنَك الغراب. وفي الحديث في صفة جهنّم «لهي أسود من القار»[٣]. وفي الحديث في وصف ماء الحوض «أبيض من اللبن وأحلى من العسل»[٤]. وقال الراجز:

جـاريـةٌ في درعهـا الفضفـاض أبيضُ من أُخت بني إبـاضِ

وأنشـد الكسائي:

.... فـأنتَ أبيضُهم سـربـالَ طبـاخِ

قال أبو حيان: وهذا كلّه عند البصريين من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه.

وقد اختار ابن الحاج في هذه المسألة مذهب الكوفيين، فقال: عندي جواز اقتياس «ما أفْعَلَه» في السواد والبياض، ولا يقتصر فيه على مورد السماع فيهما. بل أقول: ما أبيضَ زيداً! وما أسودَ فلاناً! في الكلام والشعر. انتهى. قال أبو حيان: وهي نزعة كوفية[٥].

وأنا أُوافق ابن الحاج في هذه المسألة، لكثرة الشواهد التي تدعمها.

---

(١) الإنصاف مسألة ١٦ ص ٨٧.
(٢) التذييل والتكميل جـ٣ ورقة ١٩١، الارتشاف ورقة ٣٢٥.
(٣) الحديث في موطأ الإمام مالك ص ٦١٤ ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
(٤) ذكره ابن مالك في الكافية الشافية ١١٢٥/٢. والحديث في فتح الباري ٤٦٣/١١.
(٥) الارتشاف ورقة ٣٢٥.

(١٩)

هل يجوز التعجب من القيام والقعود والجلوس؟

قال ابن عصفور تابعاً لصاحب الغرّة: ومن الأفعال ما استوفى شروط ما يتعجب منه ولكن العرب استغنت عن التعجب منها بغيرها، وذلك قام وقعد وجلس ونام وسكر وغضب وقال من القيلولة؛ فإنّك تتوصل إلى التعجب منه بأن تأتي بدله بفعل يجوز أن يتعجب منه، فتقول: ما أحسنَ قيامه وكذا الباقي[١].

وردّ عليه ابن الحاج فقال: أما القيام والقعود والجلوس فمعانٍ لا يجوز التعجّب منها، لأنها مما لا يتصوّر فيها الزيادة والنقص، فلا يرجح قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام، وكذا القعود والجلوس[٢]. . .

وقال الشيخ خالد يردّ على ابن عصفور أيضاً: وفي عدّ «نام» منها نظر فقد حكى سيبويه: ما أنومه! وقالت العرب: هو أنوم من فهد[٣].

---

(١) الارتشاف ورقة ٣٢٥، المقرّب ١/٧٤ ـ ٧٥، التصريح ٢/٩٣.

(٢) الارتشاف ورقة ٣٢٥، همع الهوامع ٦/٤٣.

(٣) التصريح ٢/٩٣.

(٢٠)
هل تكون لو الشرطية بمعنى إنْ؟

قال ابن مالك في الألفية:

لو حرف شرطٍ في مضيّ ويقلّ إيـلاؤهـا مستقبـلاً لكن قُبـل

اختلف النحاة كثيراً في لو الشرطية، فالمشهور عندهم أنها حرف امتناع لامتناع. قال ابن هشام[١]: وهذا أفسد تفسير للو. والعبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله: حرف «لما كان سيقع لوقوع غيره»[٢]. وقول ابن مالك: «حرف يدل على انتفاء تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه»[٣].

قال أبو حيان: وعند المحققين أنه لا يليها إلاّ ماضي المعنى سواء أكان بلفظ الماضي أو المضارع، قال تعالى: ﴿أن لو نشاء أصبناهم﴾[٤] أو منفي بلم. وزعم قوم أن استعمالها في الماضي غالب فكأنها تستعمل بمعنى إنْ للشرط في المستقبل، وكونها بمعنى إنْ ذكره النحاة في غير موضع[٥].

قال ابن مالك: إن أكثر استعمالها في المضيّ، وإن استعمالها في الاستقبال قليل[٦].

---

(١) مغني اللبيب ٢٨٧.
(٢) سيبويه ٤/٢٢٤.
(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٣١.
(٤) الأعراف: ١٠٠.
(٥) الارتشاف ورقة ٢٩١.
(٦) شرح الكافية الشافية ١٦٣١.

وقد جعلها ابن عصفور على قسمين، وكذلك صنع ابن هشام، قال في المغني: الثاني من أقسام لو أن تكون حرف شرط في المستقبل[١].

وقال ابن عصفور في المقرّب، في باب الاشتغال، وهو يذكر الأدوات التي لا يليها إلاّ الفعل، ومنها أدوات الشرط، قال: وأعني بذلك إنْ وأخواتها، ولو التي هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره أو بمعنى إنْ. والفرق بينهما أن التي هي لما كان سيقع لوقوع غيره يكون الفعل الذي بعدها بمعنى المضيّ وإن لم تكن صيغته صيغة الماضي. نحو قولك: لو يقوم زيد أمس لقام عمرو. وإن شئت أسقطت اللام. والتي بمعنى إنْ تخلّص الفعل للاستقبال، وإن كانت صيغته صيغة الماضي صيّرت معناه إلى الاستقبال، نحو قوله:

قومٌ إذا حاربوا شدّوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار

أي وإنْ باتت بأطهار[٢].

وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرّب مجيء لو للتعليق في المستقبل[٣]. قال ابن الحاج في اعتراضه على ابن عصفور:

«قوله إن «لو» تجيء بمعنى «إنْ» خطأ. والقاطع بذلك أنك لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق، كما تقول: إنْ لا يقمْ زيدٌ فعمرو منطلق. فأما: ولو باتت بأطهار.

فنصّ فيه المؤلف على أن «لو» فيه بمعنى إنْ، والفعل بعدها مستقبل، وليس ذلك بلازم، لأن المعنى ليس على الاستقبال ولا بدّ، فمبيت النساء بأطهار يحقّق المضيّ، وكذلك كفّهم عنهنّ، كأنه قال: ولو طهرت لكان ذلك، وإنما مدحهم بأمر قد ثبت لهم، وتحقق ومضى من أفعالهم، ووجود «إذا» في البيت لا يخالف ما قلت، لأن الشاعر لم يقصد أنهم سيفعلون كذا،

---

(١) مغني اللبيب ٢٨٨.
(٢) المقرّب ص ٩٠. وانظر شرح جمل الزجّاجي ٤٤١/٢ والبيت للأخطل في مدح بني أمية.
(٣) المغني ٢٩٠، الارتشاف ورقة ٢٩١ الأشموني ٣٨/٤ التصريح ٢٥٦/٢.

فإن المدح بذلك تقصير، وإنما قصد أنهم على صفة ثابتة من شرف الهمة، بحيث انهم متى حاربوا، كفّوا عن النساء، وكل ذلك ماضٍ من أفعالهم. وإنما وردت «إذا» هنا دون إذ لأن «إذا» تعطي المادح أن هذه عادتهم المألوفة لهم، ليس أنهم فعلوا ذلك مرة واحدة في الدنيا. أو هذا كقولك: كنتَ صابراً إذا ضُربت، وكان فلان جواداً إذا سُئل.

«ثم إني أقول: إنْ صحّ: لو تكرمني غداً أكرمتك، يكون قد صحّ أن بعدها يكون ماضياً ومستقبلاً فتكون لما كان سيقع لوقوع غيره، وليست في ذلك مُعارة معنى إنْ، ولا محمولة عليها.

«وذهب المبرّد في الكامل[1] إلى أنّ «لو» بمعنى إنْ في (ولو افتدى به) وفي (ولو كنا صادقين) وفي:

خــالهــا تخفى على النــاس تُعلم

وفــي:

ولــو تكيّس أو كــان ابـن أحْــذار

وفــي:

ولـو قطّعـوا رأسي لديـك وأوصالي

والاستقبال في ما بعد «لو» في هذا ظاهر. ومن كلامهم: ادفع الشرّ ولو كان إصبعاً، و«التمس ولو خاتماً من حديد» و«إنْ» لا تصلح هنا. وتجـد «لو» تقع بين العامل والمعمول كثيراً، نحو: اضرب زيداً ولو قاعداً، واملأ الإناء ولو ماءً، واضرب ولو زيداً، وليقُمْ ولو بكرٌ. ولا يجوز أن تصلح هنا «إنْ». ولست أدري ألِذلك معنى أم مجرّد استعمال؟ والاستقبال في هذا ظاهر. وينظر في أجوبة «لو» في هذه الأشياء، وفي تحقيق معناها، فقد بقي عليّ في ذلك نظر».

---

(١) الكامل ١/٢٧٧ قال المبرد: قوله «ولو باتت بأطهار» فلو أصلها في الكلام أن تدل على وقوع الشيء لوقوع غيره. تقول: لو جئتني لأعطيتك.. ثم يتسع فتصير في معنى إنْ الواقعة للجزاء، تقول: أنت لا تكرمني ولو أكرمتك. تريد «وإنْ»، قال الله عزّ وجلّ: ﴿ وما أنت مؤمن لنا ولو كنّا صادقين ﴾...

قال الشيخ عبد القادر البغدادي: هذا آخر كلام ابن الحاج ونقلته من تذكرة أبي حيان[1].

هذا، وقد أنكر أيضاً بدر الدين بن مالك (المتوفى سنة ٦٨٦ هـ) مجيء لو للتعليق في المستقبل، فقال في شرح ألفية أبيه:

«وعندي أن «لو» لا تكون لغير الشرط في الماضي، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وليخشى الذين لو تركوا من خلفهم ذريّةً ضعافاً خافوا عليهم﴾ وقول الشاعر:

ولو أن ليلى الأخيلية سلّمت ... عليّ ودوني جندل وصفائحُ
لسلمت تسليم البشاشة أو زقا ... إليها صدى من جانب القبر صائحُ

لا حجة فيه لصحة حمله على المضي»[2].

وقد اعترض عليه ابن هشام في المغني، وردّ عليه بكلام طويل، أثبت فيه مجيء لو للتعليق في المستقبل، ومن ذلك أن التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض، فمما لا يمكن التأويل فيه قوله تعالى: ﴿وما أنت بمؤمن لنا ولو كنّا صادقين﴾ ونحو ذلك[3]...

ثم خلصَ ابن هشام إلى القول: والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى إنْ، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ولكن قُصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية[4].

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٥/٤٥ ـ ٤٧.
(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٢٧٧.
(٣) مغني اللبيب ٢٩١.
(٤) مغني اللبيب ٢٩٣.

(٢١)
من الأفعال الجامدة: يَسْوَى

الفعل قسمان: متصرّف وهو ما اختلفت أبنيته لاختلاف زمانه، وهو كثير. وجامد بخلافه وهو معدود[١].

وعدّ البهاريُّ في الأفعال التي لا تتصرف «يَسْوَى». قال ابن الحاج: بمعنى يساوي. وذكره أيضاً ابن كيسان في تصريفه[٢].

وفي التهذيب للأزهري، عن الفرّاء: يقال لا يساوي الثوبُ كذا وكذا. ولم يعرف «يسوى». وقال الليث: يسوى نادرة. ولا يقال منه سَوِيَ ولا سَوَى.. قلت: وقول الفرّاء صحيح. وقولهم: لا يَسْوَى ليس من كلام العرب، وهو من كلام المولّدين. وكذا لا يُسْوى ليس بصحيح[٣].

وفي المصباح المنير: قولهم: هذا يساوي درهماً، أي تُعادل قيمته درهماً. وفي لغة قليلة «سَوِيَ» درهماً يسواه من باب تعب، ومنعها أبو زيد[٤]...

وقال الزّبيدي: «يَسْوَى» كيرضى لغة قليلة، أنكرها أبو عبيدة وحكاها غيره... وقال شيخنا: لا يَسْوَى أنكرها الجماهير وصرّح في الفصيح بإنكارها، ولكن حكاها شرّاحه. وقيل هي صحيحة فصيحة، وهي لغة

---

(١) همع الهوامع ٥/٢٠.
(٢) الارتشاف ورقة ٣١٧ همع ٥/٢٤.
(٣) التهذيب ١٣/١٢٦.
(٤) المصباح المنير (سوي).

الحجازيين وإن ضعّفها ابتذالها. قالوا: وهي من الأفعال التي لا تتصرّف[1]. . .

وقد استعمل هذه الكلمة من المتأخرين الشاعر محمد بن الخياط المحلّي[2]، وهو شاب أديب نشأ بالمحلّة، وكان ظريفاً. فمن شعره قوله:

لنا صاحبٌ ما زال يُتْبِعُ بِرَّهُ   بِمَنٍّ وذاك البِرُّ بالمنِّ لا يَسْوَى
سلوناه لا بغضاً ولا عن ملالةٍ   ولكن لأجل المنِّ تستعملُ السَّلوى

قال الشهاب الخفاجي: «وقوله «يسوى» بمعنى يساوي، وقال بعضهم إنه من خطأ العوام، وليس كما قالوه. . .

وفي الأرتشاف لأبي حيان: عدّ البهاريُّ فيما لا يتصرف من الأفعال يَسْوَى. وقال ابن الحاج: بمعنى يساوي.

أقول: قد علم مما نقلناه أن يَسْوَى بزنة يرضى لغة صحيحة فصيحة حجازية وما ضعّفها إلّا ابتذالها، وهي من الأفعال التي لا تتصرف، أي لم يسمع منها إلّا فعل واحد. . .»[3].

---

(١) تاج العروس (سوي).
(٢) ريحانة الألبا ـ للشهاب الخفاجي ٢/٢٥.
(٣) ريحانة الألبا ٢/٢٦.

(٢٢)
هل «مِفْعال» من أبنية المصادر؟

في قوله تعالى: ﴿ الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ﴾ (البقرة: آية ٢٧)

قال الأخفش: وأما ﴿ ميثاقه ﴾ فصار مكان التوثّق، كما قال ﴿ أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾ والأصل إنباتاً، وكما قال العطاء في مكان الإعطاء[١].

فميثاق اسم مصدر عند الأخفش.

وقال أبو جعفر النحاس: ميثاقه بمعنى إيثاقه. قال ابن كيسان: هو اسم يؤدي عن المصدر، كما قال القُطامي:

أكفـراً بعـد ردّ المـوتِ عنّي   وبعد عطائك المائـة الرتـاعا[٢]

وقال أبو البقاء: ﴿ ميثاقه ﴾ مصدر بمعنى الإيثاق، والهاء تعود على اسم الله، أو على العهد. فإن أعدتها إلى اسم الله كان المصدر مضافاً إلى الفاعل، وإن أعدتها إلى العهد كان مضافاً إلى المفعول[٣].

وقد فصّل الكلام فيها أبو حيان فقال:

«الميثاق مِفْعال من الوثاقة وهو الشّدّ في العقد، وقد ذكرنا أنه

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/٥٤.
(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/١٥٥.
(٣) إملاء ما منّ به الرحمن ١/٢٧.

العهد المؤكد باليمين، وليس المعنى على ذلك وإنما كنّى به عن الالتزام والقبول.

قال أبو محمد بن عطية: هو اسم في موضع المصدر، كما قال عمرو بن شُيَيْم:

أكفراً بعد ردّ الموتِ عنّي وبعد عطائك المائة الرتاعا[1]

أراد بعد إعطائك. انتهى كلامه.

ولا يتعيّن كلامه بل أجاز الزمخشري أن يكون بمعنى التوثقة، كما أن الميعاد بمعني الوعد، والميلاد بمعنى الولادة[2]. وظاهر كلام الزمخشري أن يكون مصدراً. والأصل في مِفْعال أن يكون وصفاً.

وقد طالعت كلام أبي العباس بن الحاج وكلام أبي عبد الله بن مالك وهما من أوعب الناس لأبنية المصادر فلم يذكرا مِفْعالاً في أبنية المصادر»[3].

وهذه شهادة تقدير واعتراف من أبي حيان لابن الحاج وابن مالك تدلّ على تعمقهما العلمي في أبنية المصادر. وكفى ابن الحاج فضلاً أن يسكله أبو حيّان في مصاف ابن مالك.

وقد نقل المرحوم الشيخ عضيمة كلام أبي حيّان هذا في أربعة مواضع من كتابه القيّم دراسات لأسلوب القرآن[4].

---

(١) يلاحظ أن رأي ابن عطية هو رأي ابن كيسان. والبيت من شواهد إعمال اسم المصدر. انظر الأشموني ٢/٢٨٨. والقطامي اسمه عمرو بن شُييم، انظر طبقات فحول الشعراء ٥٣٤.

(٢) الكشاف ١/٢٦٨.

(٣) البحر المحيط ١/١٢٧ ـ ١٢٨.

(٤) دراسات لاسلوب القرآن الكريم/ القسم الثاني ٢/٥٦٧، ٦٧٧، ٣/٢٢٣، ٣٣٤.

(٢٣)

مصـــادر الفعل الثلاثي

قال ابن مالك في الألفية:

فَعْـلٌ قياسُ مصـدر المُعَدَّى   منْ ذي ثـلاثـةٍ كـردَّ ردًّا
وفَعِـلَ الـلازمُ بـابُه فَعَـلْ   كـفَـرَحٍ وكجـوىً وكـشَلَلْ
وفَعَـلَ الـلازمُ مثلَ قَعَـدا   له فُعـولٌ باطِّـرادٍ كغَـدا

مصادر الثلاثي المجرّد كثيرة لا تكاد تنضبط، وذكر ابن مالك منها في التسهيل تسعة وتسعين مصدراً[1]. .

ولكن النحاة وضعوا لها بعض الضوابط والأوزان القياسية العامة التي تغلب في مصادر الأفعال، بناءً على استقراء لها. وهذا موضوع واسع لا أُريد هنا أن أُفصّل فيه إلاّ بالقدر الذي يوضّح آراء ابن الحاج.

فالفعل الثلاثي المجرّد له ثلاثة أوزان هي:

فَعَلَ: ويكون متعدياً ولازماً.
وفَعِلَ: ويكون متعدياً ولازماً.
وفَعُلَ: ولا يكون إلا لازماً.

فأما فَعَل وفَعِل المتعديان فقياس مصدرهما الفَعْل، نحو ضَرَب ضَرْباً وفَهِمَ فَهْماً.

---

(١) التصريح ٢/٧٤.

قال المرحوم الشيخ عضيمة: «فَعْل» أصل المصادر، ذكر ذلك سيبويه في مواضع كثيرة، والمبرّد في المقتضب، وهو أكثر المصادر وقوعاً في القرآن[1].

وأما فَعَلَ اللازم فقياس مصدره الفُعول، نحو: قَعَدَ قُعوداً.

وأما فَعِلَ اللازم فقياس مصدره الفَعَل، نحو: فَرِحَ فَرَحاً.

وأما فَعُلَ فقياس مصدره الفُعولة، نحو: سَهُلَ سُهولَةً، والفَعَالَة، نحو: فَصُحَ فَصاحَةً.

فهذه أشهر المصادر القياسية لأوزان الثلاثي المجرد.

مصادر للثلاثي تنقاس في بعض المعاني:

ذكر العلماء عدداً من أوزان المصادر تغلب في بعض المعاني، فتكون قياسية في بابها، وهذه أشهرها:

١ ـ قال سيبويه: وأما الوِكَالة والوِصايَة والجِرايَة ونحوهنّ فإنما شبّهن بالوِلاية لأنّ معناهنّ القيام بالشيء. وعليه الخِلافَة والإِمَارة والنِّكابَة والعِرافَة. وإنما أردت أن تخبر بالولاية. ومثل ذلك: الإِيالَة والعِياسَة والسِّياسَة.. وقالوا التِّجارة والخِياطة والقِصابة وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي يليها[2].

قال الرضي: الغالب في الحرف وشبهها من أيّ باب كانت الفِعالَة بالكسر[3]..

وذكر ابن عصفور أن (فِعالَة) تنقاس في الولايات والصنائع نحو: الإِمارة والخِلافة والخِياطة والتِّجارة. وإنه قد جاء في بعضه فتح الفاء وكسرها نحو الولاية[4].

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم/ القسم الثاني ٢/٦٦١.
(٢) الكتاب ـ سيبويه ٤/١١.
(٣) شرح الشافية ١/١٥٣.
(٤) المقرّب ٢/١٣١.

وقال أبو العباس بن الحاج[1]:

«فأما نكَب عن القوم نِكابةً[2] وعَرَفَ عليهم عِرافةً[3] أي صار عليهم عريفاً، فباب متّسع في معنى الخلافة والإمارة والولاية والإيالة[4] والسّياسة والوكالة والوِصاية والجِراية[5]، (والإبالة) وهي القيام على الإبل، والسِّعاية وهي الوِلَاية على الصدقات، والسِّدانَة وهي حِجابَة البيت الحرام. وتكون في المتعدي وغير المتعدي في فَعَل بفتح العين وكسرها.

فالفِعالَة في هذا الباب هو الكثير. وكذلك الصناعة، نحو: القِصابة والجِزارة...».

٢ ـ ذكر ابن عصفور أن (فَعِيل) مطّرد في الأصوات، نحو: النُّبيح والهَدير[6].

وقال أبو العباس بن الحاج[7]:

«ومنه، أي ما هو باب متّسع: الفُعال والفَعيل في باب الأصوات. والفُعال أيضاً فيما يلزم فيصير داء، كالسُّكات من سكت والهُيام من هامَ والعُطاس من عَطَس.. وهو باب متّسع كثيراً، وكثيراً ما يكون فعله على ما لم يسمّ فاعله كالقُلاب[8] وهو وجع القلب، وفعله قُلِب، والنُّحاز[9] وهو

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان جـ ٥ ورقة ٣ ـ ٤.

(٢) قال الليث: مَنْكِبُ القوم رأس العرفاء، على كذا وكذا عريفاً منكب. ويقال: له النكابة في قومه. وفي حديث النخعي: كان يتوسط العرفاء والمناكب. قال ابن الأثير: المناكب قوم دون العرفاء واحدهم مَنْكِب. (انظر اللسان مادة نكب، النهاية ١١٣/٥).

(٣) العرفاء: جمع عريف وهو القيّم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس يلي أمورهم ويتعرّف الأمير منه أحوالهم. فعيل بمعنى فاعل. والعِرافة: عمله. (النهاية ٢١٨/٣).

(٤) آل الرعية: ساسها، والاسم الإيالة. (المصباح المنير، القاموس ـ آل).

(٥) الجَرِيّ: الوكيل والرسول، يقال: جَرِيّ بيّن الجَراية والجِراية يعني الوكالة. (الصحاح، القاموس: جرى).

(٦) المقرّب ١٣٢/٢.

(٧) التذييل والتكميل جـ ٥ ورقة ٤ ب.

(٨) المشوف المعلم للعكبري ٦٠٦.

(٩) النُحاز: داء يصيب الإبل في رئتيها تسعل به شديداً ـ (القاموس: نحز).

السُّعال، وفعله نحز، والزُّكام مثله وفعله زُكِم، والسُّهام[1] الضُّمر وفعله سُهِم. ويكون أيضاً من فَعَل كالعطاس من عطَس إذا لزم ذاك، والخُمال[2] وهو وجع القوائم من خُمِلت الدّابة»...

٣ ـ ذكر ابن عصفور أبنية المصادر لفَعِلَ اللازم، ثم قال: والمقيس منها (فُعْلَة) في الألوان و(فَعَل) على الإطلاق[3].

وقد فصّل أبو العباس بن الحاج في هذه المسألة ووضع لها قيوداً، فقال[4]:

«أما غير المتعدّي من فَعِلَ بكسر العين فهو قسمان: أحدهما: ما كان عملاً وعلاجاً، وكان اسم الفاعل منه فاعلاً. والثاني: ما لم يكن عملاً ولا علاجاً، وكان اسم الفاعل منه أحد هذه الأوزان الثلاثة وهي: فَعِل وأَفْعَل وفَعْلان، وقد يشاركها فعيل في بعض المواضع.

فالقسم الأول: مصدره الفُعول، كمصدر (فَعَلَ) بفتح العين من غير المتعدي، وذلك نحو: قَدِمَ من سفره قُدوماً وأَزِفَ الشيءُ أُزوفاً[5]، وعَسِل بالشيءِ عُسولاً أي لزمه، ولَصِقَ به لُصوقاً، ولَزِقَ به لُزوقاً، وصَعِدَ إلى الجبل صُعوداً. وهذا القسم بإضافته إلى الثاني قليل جدّاً، فما وجد منه فهذا حكمه.

وأما القسم الثاني، وهو ما لم يكن عملاً ولا علاجاً، فهو يتّسع اتساعاً كثيراً في باب الأدواء وما أشبهها، وفي باب الجوع والعطش وما شابه ذلك

---

(١) السُّهام: داء يأخذ الإبل. والسُّهام والسُّهام: الضُّمر وتغير اللون وذبول الشفتين. سَهَمَ بالفتح يسهم سُهاماً وسُهوماً. وسُهِمَ يُسْهَمُ إذا ضَمُر. (اللسان: سهم).

(٢) الخُمال كغُراب: داء في مفاصل الإنسان وقوائم الحيوان يظلع منه، وقد خُمِل كعُنِي. (القاموس: خمل).

(٣) المقرّب ٢/١٣٢ ـ ١٣٣.

(٤) التذييل والتكميل جـ ٥ ورقة ٥ ب، الارتشاف ورقة ٥٥، حاشية الصبّان ٢/٣٠٥، التصريح ٢/٧٣.

(٥) أزِف أَزَفاً وأُزوفا: دنا. (القاموس: أزف).

وما ناسبه بوجه ما، وقد يجرون أضداد هذه الأسماء مجراها لما بين الطرفين من التقابل. . وجملة ذلك ما لم يكن عملاً ولا علاجاً فمصدره (فَعَل) نحو: «رَدِيَ رَدىً، وعَمِيَ عَمىً، وحَبِطَ حَبَطاً، وعَطِشَ عَطَشاً، وغَرِثَ غَرَثاً». قال: «وقد أطلق كثير من النحويين القول في فَعِلَ بكسر العين من غير المتعدي فجعل باب مصدره (الفَعَل) بفتح العين، ولم يفصل. الأولى ما قدمت وهو مقتضى كلام سيبويه».

وابن الحاج بذلك أخذ ما ذكره سيبويه في هذا المجال، ولكنه نظّمه ورتّبه ليجعله قواعد في باب المصدر، بعد أن كان عامّاً للفعل واسم الفاعل والمصدر عند سيبويه.

قال سيبويه: «هذا باب ما يجيءُ من الأدواء على مثال وَجِعَ يَوْجَعُ وَجَعاً وهو وَجِعٌ لتقارب المعاني. وذلك: حَبِطَ يحبَطُ حَبَطاً وهو حَبِط. . وقد يجيءُ الاسم فعيلاً نحو: مَرِضَ يمرضُ مرضاً وهو مريض. وقالوا: سَقِمَ يسْقَم سَقَماً وهو سَقيم. . وقالوا: حَزِنَ يحزَنُ حَزَناً وهو حزين، جعلوه بمنزلة المرض لأنه داء. . ومثله من باب الياء: رَدِيَ يَرْدَى رَدىً وهو رَدٍ، ولَوِيَ يَلْوَى لَوىً وهو لَوٍ، ووَجِيَ يَوْجَى وَجىً وهو وَجٍ، وعَمِيَ قلبه يعمَى عَمىً وهو عَمٍ. . وجاءوا بضدّ ما ذكرنا على بنائه. قالوا: أَشِرَ يأشَرُ أَشَراً وهو أَشِر، وبَطِرَ يبْطَرُ بَطَراً وهو بَطِر، وفَرِحَ يَفْرحُ فَرَحاً وهو فَرِح، وجَذِل يَجْذَل جَذلاً وهو جَذِل. وقالوا: جَذْلان كما قالوا كسلان وكَسِل. .»[1].

وقال سيبويه أيضاً: «هذا باب فَعْلان ومصدره وفعله: أمّا ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبنى في الأسماء على فَعْلان ويكون المصدر الفَعَل، ويكون الفعل على فَعِلَ يَفْعَل. وذلك نحو: ظَمِىءَ يظْمَأ ظَمَأً وهو ظمآن، وعَطِشَ يعطشُ عَطَشاً وهو عطشان. . وغَرِث يَغْرَثُ غَرَثاً وهو غَرْثان. .»[2].

---

(١) سيبويه ٤/١٧ ـ ١٩.

(٢) سيبويه ٤/٢١.

٤ ـ ذكر ابن عصفور أبنية المصادر لفَعَلَ اللازم، ثم قال: والمقيس منها (فُعول) على الإطلاق[١]..

وقد قيّد أبو العباس بن الحاج هذا الباب أيضاً، فقال[٢]:

«والمعتلّ العينِ من هذا الباب يقل فيه فُعول لثقله، وإن كان هو الأصل، نحو: غار غُؤُوراً، وسار سؤوراً[٣]، وآب أيوباً[٤]، وغاب غيُوباً، وباد بُيوداً[٥]، فلذلك يفرّون منه إلى (فَعْل)، نحو صام صَوْماً، وحالَ حَوْلاً، وغارَتْ عينُه غَوْراً[٦]، وعاد عَوْداً، وعاذَ عَوْذاً، وعامَ عَوْماً، وآبَ أَوْباً، وخامَ خَيْماً جبُن، وحاضَ حَيْضاً، وغامت السماء غَيْماً. وإلى (فِعال) نحو: عاد في الشيء عِياداً أي دخل، وآب إياباً، وقام قِياماً، وعاذَ عِياذاً، وصام صياماً، وصاح صياحاً، وناح نياحاً، وغاب غياباً.

«وقد يستثقلونه أيضاً في المعتل اللام منه مع أنه الأصل وذلك نحو: دنا دُنُوّاً، وعَتا عُتُوّاً، ومضى مُضِيّاً، وثَوَى ثُوِيّاً، وهَوَى هُوِيّاً، وقالوا هَوِيّاً بالفتح، فيفرّون منه إلى (فِعَال) نحو: أَتت الماشية إتاءً[٧]، ومشت مَشاءً أي كثرت، ونما الشيء نَماء، وبدا لي في الأمر بَداء، وذَكَت الريح ذكاء، وعدا عَداءً ظلم، وجَلا القوم عن منازلهم جَلاء، وصفا صَفاء، ورمى على الستر رماء، ونجا من الشرّ نجاء. وإلى (فَعْل) نحو: مشى مَشْياً، وجرى جَرْياً،

---

(١) المقرّب ١٣١/٢.

(٢) التذييل والتكميل جـ ٥ ورقة ٥ ب ـ ٦ أ.

(٣) سار الشراب في رأسه سَوْراً وسُؤوراً: دار وارتفع. وسار الرجل إليك: وثب وثار. (القاموس: سور).

(٤) في مخطوطة التذييل والتكميل (أُوُوباً) ولم أجدها في المعاجم. وفي القاموس: آبت الشمس إياباً وأُيوباً غابت.

(٥) في القاموس: باد يبيد بَواداً وبَيْداً وبِياداً وبُيوداً وبَيْدودَةً: ذهب وانقطع. والشمس: بيوداً غربت.

(٦) في الصحاح: غار الماء غَوراً وغُؤوراً أي سفل في الأرض. وغارت عينُه غَوراً وغُؤوراً: دخلت في الرأس.

(٧) أتت الماشية إتاء: نَمَت، وكذلك إتاء الزرع ريعه (التاج: أتي).

وعدا عَدْواً بمعناه، وسَدَت الإبل في سيرها سَدْواً[1]، وسَقَى بطنُه سَقْياً[2]، وصحا السكران صحواً، ولَها لَهواً، وبَغَى بَغْياً أي ظلم، ومَذَى مَذْياً.

(ففُعول) في هذين النوعين، وهما المعتل العين والمعتل اللام قليل، والكثير فيهما ما أصّلت، وهو الذي ينبغي أن يُقاس عليه عند عدم السّماع. و(فَعْل) فيهما عندي أولى من فِعال وفَعال لأنه الأصل لمصدر الفعل الثلاثي، ولا ينكر فيهما ما تقدم من مصادر الصحيح». انتهى.

قال يس: وما قاله ابن الحاج موافق لكلام ابن مالك في العمدة[3]، فإنه قيد اطّراد (فُعول) في فَعَل بشرط صحة عينه. قال المصنف في الحواشي: فكان ينبغي أن يقول: أو اللام[4]..

٥ ـ اختلف في الأوزان الغالبة من مصادر الثلاثي، هل هي مَقيسة فيما سمع وما لم يسمع، أو مقيسة فيما لم يسمع، أو يقتصر فيها على مورد السّماع؟؟ ثلاثة مذاهب:

مذهب سيبويه والأخفش والجمهور أنها مَقيسة فيما لم يسمع فيه مصدر، فإن سمع فيه مصدر وقف عنده. ومذهب الفرّاء أنه يجوز القياس عليه مع ورود السّماع بغيره. والمذهب الثالث أنه لا يجوز القياس عليه مع عدم السماع[5].

وابن الحاج اختار مذهب سيبويه في هذه المسألة، فهو يرى أن القياس يكون مع عدم السماع. وقد كرّر هذه الفكرة وألحّ عليها. قال وقد ذكر ما اتّسع فيه:

«(فِعالة) من باب الولايات والصنائع، و(فِعال) في باب النفار والهياج،

---

(١) سدأ البعير سَدْوا: مدّ يده في السير. (المصباح المنير).

(٢) السقي: ماء يقع في البطن. (القاموس: سقي).

(٣) شرح عمدة الحافظ ٧١٦.

(٤) حاشية يس على التصريح ٢/٧٣.

(٥) التذييل والتكميل جـ ٥ ورقة ٥ أ، المساعد على التسهيل ٢/٦٢٢.

و(فَعَلان) من باب الزعزعة والحركة، و(فُعال) و(فَعيل) من باب الصوت، و(فُعال) من باب الأدواء».

قال: «فجميع هذه الأبواب التي قد كثر فيها الخروج عن الأصل ينبغي أن يعتبر فيها حكم الخارج الكثير، فإذا وجدت فعلاً من هذه الأبواب ولم تسمع له مصدراً أخذت فيه بالقياس على ما هو الكثير المتّسع في ذلك المعنى. ألا ترى أن أكثر أفعال هذه المصادر فَعَلَ بفتح العين من غير المتعدّي، وقد تقدم أن الباب في مصدره (الفُعول)، والفُعول مرفوض في هذه المواضع أو قليل. وكذلك الفعل في المتعدي منه. فلذلك انتقلنا إلى القياس على الأكثر، اقتداء بقول سيبويه: ولكن الأكثر يُقاس عليه»[1].

وابن الحاج بذلك يشير إلى قول سيبويه: «.. فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكنّ الأكثر يُقاس عليه»[2].

---

(١) التذييل والتكميل جـ ٥ ورقة ٦ أ.

(٢) سيبويه ٤/٨.

فهرس المراجع

١ ـ **ابن عصفور والتصريف**: د. فخر الدين قباوة. منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.

٢ ـ **أثر العرب في تاريخ المغرب خلال عصري الموحدين وبني مرين**: د. مصطفى أبو ضيف أحمد. الإسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م.

٣ ـ **اختصار القدح المعلى**: لابن سعيد، اختصره محمد بن عبد الله بن خليل، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة ١٩٥٩ م.

٤ ـ **ارتشاف الضرب**: أبو حيّان الأندلسي ـ مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٦١٥٦ هـ.

٥ ـ **الأشباه والنظائر**: السيوطي ـ الطبعة الثانية، حيدر آباد الدكن ١٣٥٩ هـ.

٦ ـ **أضواء البيان**: المرحوم محمد الأمين الجكني الشنقيطي ـ الرياض ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٧ ـ **إعراب القرآن**: أبو جعفر النحاس ـ تحقيق د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م.

٨ ـ **أعيان الشيعة**: السيد محسن الأمين العاملي ـ الطبعة الأولى ١٣٥٧ هـ ١٩٣٨ م مطبعة ابن زيدون بدمشق.

٩ ـ **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**: ابن أسد الفارقي ـ تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م.

١٠ ـ **الإمامة والسياسة**: ابن قتيبة الدينوري.

١١ ـ **إملاء ما منّ به الرحمن**: العكبري، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ـ مطبعة الحلبي الطبعة الأولى ١٣٨٠ هـ ١٩٦١ م.

١٢ ـ **إنباه الرواة**: القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م.

١٣ ـ **أندلسيات/ المجموعة الثانية**: د. عبد الرحمن الحجي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م.

١٤ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف**: أبو البركات الأنباري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الطبعة الثانية ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م.

١٥ ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: ابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار الجيل بيروت ـ الطبعة الخامسة ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م.

١٦ ـ **الإيضاح في شرح المفصل**: ابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني ـ بغداد، ١٩٨٢ م.

١٧ ـ **البحر المحيط**: أبو حيّان، مصر ١٣٢٨ هـ.

١٨ ـ **البداية والنهاية**: ابن كثير، الطبعة الأولى ١٩٦٦ م.

١٩ ـ **برنامج شيوخ الرعيني**: الرعيني الإشبيلي، تحقيق إبراهيم شبوح، دمشق ١٣٨١ هـ ١٩٦٢ م.

٢٠ ـ **بغية الوعاة**: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.

٢١ ـ **البلغة في تاريخ أئمة اللغة**: الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م.

٢٢ ـ **تاج العروس**: الزبيدي.

٢٣ ـ **تاريخ الإسلام**: حسن إبراهيم حسن، الطبعة الأولى.

٢٤ ـ **التاريخ الأندلسي**: د. عبد الرحمن الحجي، دار القلم، دمشق وبيروت الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ ١٩٨١ م.

٢٥ ـ **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية**: محمد بن إبراهيم الزركشي، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة ـ تونس، الطبعة الثانية ١٩٦٦ م.

٢٦ ـ **التذييل والتكميل**: أبو حيّان الأندلسي، مصوّرة في الجامعة الإسلامية برقم ١٤١٥ عن نسخة دار الكتب المصرية برقم ٦٢ نحو.

٢٧ ـ **التصريح على التوضيح**: الشيخ خالد الأزهري ـ دار إحياء الكتب العربية.

٢٨ ـ **تهذيب اللغة**: الأزهري، تحقيق أحمد البردوني. الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٢٩ ـ **توشيح الديباج وحلية الابتهاج**: بدر الدين القرافي، تحقيق أحمد الشتيوي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
٣٠ ـ **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**: ابن أُم قاسم المرادي تحقيق د. عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية ـ الطبعة الأولى.
٣١ ـ **الجامع لأحكام القرآن**: القرطبي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. مصوّر عن طبعة دار الكتب المصرية.
٣٢ ـ **الجمل في النحو**: الزجّاجي، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.
٣٣ ـ **حاشية الصبان على الأشموني**: دار إحياء الكتب العربية.
٣٤ ـ **حاشية يس على التصريح**: الشيخ يـس الحمصي ـ دار إحياء الكتب العربية.
٣٥ ـ **خزانة الأدب**: عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون.
٣٦ ـ **الخصائص**: ابن جني، تحقيق محمد علي النجـار، مطبعـة دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م.
٣٧ ـ **الخلافة والإمامة**: عبد الكريم الخطيب ـ دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.
٣٨ ـ **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**: المرحـوم الشيخ محمـد عبد الخـالق عضيمة. منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض.
٣٩ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: ابن حجر، تحقيق محمد سيد جاد الحق.
٤٠ ـ **الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب**: ابن فرحون المالكي، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث ـ القاهرة.
٤١ ـ **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**: ابن عبد الملك المراكشي ـ السفر الأول تحقيق محمد بن شريفة، دار الثقافة ـ بيروت.
٤٢ ـ **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**: ابن عبد الملك المراكشي ـ السفر الخامس تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت.
٤٣ ـ **ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا**: شهاب الدين الخفاجي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، الطبعة الأولى ـ مطبعة عيسى الحلبي ١٣٨٦ هـ ١٩٧٦ م.
٤٤ ـ **شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكية**: محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي بيروت ـ عن الطبعة الأولى ١٣٤٩ هـ.
٤٥ ـ **شذرات الذهب**: ابن العماد، مكتبة القدسي ١٣٥١ هـ.

٤٦ ـ شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وزميله، دار المأمون للتراث ـ الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.
٤٧ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ وعليه حاشية الصبّان: دار إحياء الكتب العربية.
٤٨ ـ شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم بدر الدين ـ منشورات ناصر خسرو ـ بيروت.
٤٩ ـ شرح جمل الزجّاجي: ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح. منشورات وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م.
٥٠ ـ شرح شافية ابن الحاجب: الرضي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، القاهرة.
٥١ ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك. تحقيق عدنان الدوري، بغداد ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م.
٥٢ ـ شرح الكافية: الرضي، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ.
٥٣ ـ شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
٥٤ ـ شرح كفاية المتحفّظ: محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق د. علي البواب، دار العلوم الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.
٥٥ ـ شرح المفصل: ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
٥٦ ـ الصحاح: الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.
٥٧ ـ طبقات فحول الشعراء: ابن سلّام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر ـ القاهرة.
٥٨ ـ عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس: محمد عبد الله عنان ـ القسم الثاني: عصر الموحدين، الطبعة الأولى بالقاهرة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.
٥٩ ـ عنوان الدراية: الغبريني، تحقيق عادل نويهض ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٦٩ م.
٦٠ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني ـ رقمه محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت.
٦١ ـ القاموس المحيط: الفيروزآبادي.
٦٢ ـ القبائل العربية في الأندلس: د. مصطفى أبو ضيف أحمد.

٦٣ ـ **الكامل**: المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله ـ دار نهضة مصر.
٦٤ ـ **الكتاب**: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٦٥ ـ **الكشاف**: الزمخشري، مطبعة مصطفى الحلبي.
٦٦ ـ **كشف الظنون**: حاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى.
٦٧ ـ **لسان العرب**: ابن منظور المصري ـ دار صادر.
٦٨ ـ **اللمع**: ابن جني، تحقيق فايز فارس ـ دار الكتب الثقافية ـ الكويت.
٦٩ ـ **ما لم ينشر من الأمالي الشجرية**: ابن الشجري، تحقيق د. حاتم الضامن ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م.
٧٠ ـ **مجلة مجمع اللغة العربية**: القاهرة، الجزء الثالث لسنة ١٩٣٧ م.
٧١ ـ **المساعد على تسهيل الفوائد**: ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات ـ الطبعة الأولى منشورات جامعة أم القرى.
٧٢ ـ **المسائل المُشكلَة (البغداديات)**: أبو علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي مطبعة العاني ـ بغداد.
٧٣ ـ **المشوف المعلم في ترتيب إصلاح المنطق على حروف المعجم**: أبو البقاء العكبري، تحقيق ياسين السوّاس، منشورات جامعة أم القرى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.
٧٤ ـ **المصباح المنير**: الفيومي، تحقيق د. عبد العظيم الشناوي.
٧٥ ـ **معاني القرآن**: الأخفش، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.
٧٦ ـ **معاني القرآن**: الفرّاء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاتي، مطبعة دار الكتب ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤ م.
٧٧ ـ **معجم البلدان**: ياقوت الحموي ـ دار صادر، بيروت.
٧٨ ـ **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة، بيروت.
٧٩ ـ **مغني اللبيب**: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، دمشق، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.
٨٠ ـ **المقتصد في شرح الإيضاح**: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢ م.
٨١ ـ **المقتضب**: المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة.

٨٢ ـ **المقرّب**: ابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري وزميله، مطبعة العاني ـ بغداد الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م.
٨٣ ـ **موطأ الإمام مالك**: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. طبعة دار الشعب.
٨٤ ـ **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**: أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني المعروف بابن أبي دينار، تحقيق محمد شمام، المكتبة العتيقة تونس، الطبعة الثانية ١٩٦٧ م.
٨٥ ـ **النحاة والحديث النبوي**: د. حسن موسى الشاعر، منشورات وزارة الثقافة والشباب الأردن ـ الطبعة الأولى ١٩٨٠ م.
٨٦ ـ **نفح الطيب**: المقري، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت.
٨٧ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: ابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي دار إحياء الكتب العربية ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م.
٨٨ ـ **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**: التنبكتي، بهامش الديباج المذهّب/ الطبعة الأولى بمصر ١٣٥١ هـ.
٨٩ ـ **همع الهوامع**: السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم، دار البحوث العلمية الكويت، الطبعة الأولى.
٩٠ ـ **وفيات الأعيان**: ابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت.

فهرس الكتاب